الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم المحاسبة و المالية

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

تحت عنوان :

أثر النظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

دراسة حالة مؤسسة الاتصالات الجزائر مستغانم

من اعداد الطالبة :

مفلاح نصيرة حورية

تحت الإشراف الأستاذ:

د/ ولد سعيد

لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل أناء الليل وأطراف النهار الذي وفقنا في إتمام ها البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف " ولد السعيد " على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة ، كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة .

الى كافة الأسرة الجامعية

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى عمال وعاملات الاتصالات الجزائر دون نسيان المشرف في التربص الميداني "مرضي فتحي"

كما نشكر كل مد لنا يد العون عن قريب او بعيد .

وفي الأخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عز وجل ان يرزقنا السداد والرشاد والعفاف و الغنى.

الإهداء

اولا لك الحمد ربي على كثير من فضلك وجميل عطائك وجودك ، الحمد لله ربي وحمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

الى التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتميت ، وبنورها اهتديت وببصرها اقتديت ، الى من يشتهي السان بنطقها ، الى التي كانت تتمنى رؤيتي وانا احقق ها النجاح وشاء الله ان يأتي هذا لليوم أهدي هذا العمل الى أمي .

الى الرجل الوحيد في العالم الذي يأخذ من نفسه ليعطيك ، الى دراعي الذي احتميت به ، من جرع الكاس الى فارغا ليسقي قطرة حب، الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ،حين تتكلم عن عمق الحب فقط انظر لمكانة الاب في قلب ابنته اطال الله في عمرك وحفظك ابي الغالي .

الى شموع حياتي ورفقات دربي ، الى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف الواحد الى اخواتي وإخوتي فاطمة ، امينة ، عمارية ، فضيلة ، عائشة ، لقمان ، علي ، نهال ، الى ازواج اخواتي .

إلى أغلى صغيرة في عائلة فاتن .

الى كل الأصدقاء والصديقات ، إلى أحسن من عرفني بيهم القدر .

نصيرة حورية

الفهرس

البيان	الصفحة
شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
الفهرس.....	III
قائمة والأشكال.....	V
قائمة الجداول	VI
مقدمة عامة.....	3-1
الفصل الأول : الاطار النظري لنظام الرقابة الداخلية	37 - 4
تمهيد.....	4
المبحث الأول : نظام الرقابة الداخلية	5
المطلب الأول : طبيعة مفهوم الرقابة الداخلية	6
المطلب الثاني : مراحل تطور الرقابة الداخلية.....	10 - 7
المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية.....	14 - 11
المبحث الثاني :الرقابة الداخلية وأهميتها	15
المطلب الأول : أهداف الرقابة الداخلية وأهميتها.....	24 - 16
المطلب الثاني : مكونات ووسائل النظام الرقابة الداخلية	30 - 25
المطلب الثالث :علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي	36 - 31
خلاصة الفصل الأول.....	37
الفصل الثاني :جودة التقارير المالية.....	65 - 38
تمهيد.....	38
المبحث الأول :نظريات جودة التقارير المالية.....	39
المطلب الأول : تعريف جودة التقارير المالية.....	43 - 40
المطلب الثاني : خصائص وأهداف التقارير المالية.....	49 - 44
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية	58 - 50
المبحث الثاني : طبيعة النظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.....	59
المطلب الأول :مستخدمي التقارير المالية	60

المطلب الثاني : دور لجان في التدقيق.....	63 - 62
المطلب الثالث : اثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية	64
الفصل الثالث : دراسة الميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر.....	76 - 65
المبحث الأول : تعرف على مؤسسة	66
المطلب الأول : لمحة عامة حول المؤسسة	67
المطلب الثاني : الأهداف و الإطار القانوني لشركة اتصالات الجزائر.....	68
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم	71 - 70
المبحث الثاني : المدقق الداخلي في مؤسسة اتصالات الجزائر	72
المطلب الأول : القواعد الأخلاقية لمدقق الخارجي	73
المبحث الثالث : مراحل القيام بعملية التدقيق	73
المطلب الأول : المراحل بقيام عملية الدقيق الخارجي	74
المطلب الثاني : علاقة التقارير المالية بواقع نظام الداخلية داخل المؤسسة	75
خلاصة الفصل	76
خاتمة عامة	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1.1)	تطور مفهوم الرقابة الداخلية	9
الشكل (2.1)	يلخص أهداف النظام الرقابة الداخلية	17
الشكل (3.1)	إجراءات الرقابة الداخلية	23
الشكل (4.1)	يوضح المكونات الخمس للرقابة الداخلية	27
الشكل (5.1)	الأهداف القوائم المالية	50
الشكل (6.1)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	70
الشكل(7.1)	الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(2-1)	خطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية	30
الجدول (2.2)	الفرق بين الأهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلية	31
الجدول (3.2)	تلخيص العلاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية	35
الجدول(4.2)	الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية	43

مقدمة عامة:

نسبة لأهمية الرقابة الداخلية ودورها في اكتشاف الأخطاء والانحرافات و تصحيحها والتأكد من الالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة فقد نبعت الحاجة إلي أهمية نظام الرقابة الداخلية من حيث أنها تغطي جانبا مهما من الجوانب المحاسبية التي تحتاج إلي إلقاء الضوء عليها لمالها من أهمية.

الرقابة الداخلية هي مجموعة من الأنظمة والمعلومات والقواعد والأسس الموضوعة من قبل لإدارة المنشأة سوى تجارية ،خدمية أم صناعية بهدف ضمان تسيير العمل بالطريقة السليمة لحماية موجداتها وأداء العمل بدقة مما يمكن للمهتمين من داخل وخارج المنشأة مما يمكنهم من الاعتماد علي سجلات المنشأة وتقاريرها.

تعتبر الرقابة الداخلية أحدى الأسس التي يسير عليها العمل في المنشأة مما يوجب علي المراجع التأكد من وجود القواعد الأساسية للضبط الداخلي قبل البدء في عملية المراجعة.

أن نظام الرقابة الداخلية يعد واحدا من ضمن معايير المراجعة العشرة المتفق عليها والتي تم أجازتها بواسطة اللجنة التنفيذية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA).

وأيضا تساهم الرقابة الداخلية بإجراءاتها في الحد من سوء الإدارة وحدوث بعض التجاوزات سواء كانت إدارية أو مالية والحد من التلاعب في المعلومات والبيانات المالية في تقاريرها السنوية لتحقيق مكسب معين و إعطاء معلومات مضللة للمستثمرين و سوء استخدام الأصول وضياعها وهدره أو الاحتيال وذلك من خلال التعبير عن معلومات مالية مضللة بالتقارير المالية لتضليل الملاك أو المساهمين أو المستثمرين أو أي جهات أخرى كالحكومة بهدف التهرب من الضرائب.

تتأثر جودة التقارير المالية بفعالية النظام الرقابي ولكي تصبح التقارير المالية ذات جودة يتوجب توفر نظام رقابية قوية وتحقيق أهداف المؤسسة ، حيث أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال

كان الاعتماد على المعلومات المالية من قبل المستثمرين بأكثر ثقة،ويؤدي ذلك الي خفض المخاطر وزيادة في موثوقية القوائم المالية و الاعتماد عليها، وكذلك يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية من خلال التقارير المنشورة التي تمثل مصدراً أساسيا للمعلومات،حيث إذا كان النظام الرقابي ضعيف يتوجب على المراجع الخارجي زيادة حجم الاختبارات.

تعد جودة التقارير المالية مهمة لمستخدمي التقارير الداخليين أو مدققين داخلي وخارجي المستثمرين والمدقق الخارجي والجهات الحكومية و الأكاديميين ،حيث يكون اعتمادي على التقارير المنشورة بشكل أكبر كلما كانت ذات جودة عالية وتكون ذو موثوقية من قبل مستخدميها.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الدراسة بالسؤال التالي :

ما أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في مؤسسة الاتصالات الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية:

_ هل الأنشطة الرقابية تؤثر علي جودة التقارير المالية في مؤسسة الاتصالات الجزائر؟.

_ ما أهمية الرقابة الداخلية على القوائم المالية؟

_هل يؤدي توفر نظام رقابي جيد في المؤسسات ودعائمه إلي جودة التقارير المالية ؟

الفرضيات:

1.ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر سلبا علي جودة التقارير المالية.

2.اهتمام المراجع الخارجي بتقويم نظام الرقابة الداخلية يؤثر إيجابا علي نطاق الفحص.

3.الالتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات الرقابة الداخلية يساعد في وجود نظام رقابي جيد.

الأهداف :

- التعرف على السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تطبيق أدوات الرقابة الداخلية.

- معرفة أثر استخدام أدوات الرقابة الداخلية(البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية ،تقييم المخاطر،والمعلومات والمراقبة والضبط الداخلي)على جودة التقارير المالية (ملاءمة ،القابلية للفم، التمثيل الصادق،القابلية للمقارنة)
- معرفة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسات ومعايير التقارير المالية

الأهمية:

1- معرفة مفهوم وأهمية ومقومات نظام الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه في مخرجات النظام المحاسبي

2 - كيفية تقويم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية قبلا لبدء في عملية الاختبار.

المنهج:

المنهج الوصفي.

صعوبة البحث

محدودية البحث في جانب التطبيقي.

صعوبة حصول على المعلومات.

هيكل البحث:

قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

- ✓ الفصل الأول يتناول دراسة الإطار النظري للرقابة الداخلية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول يتطرق إلى ماهية الرقابة الداخلية، والثاني يتناول نطاق وأساليب الرقابة الداخلية، والثالث يتناول المراجع وعلاقته بالرقابة الداخلية.
- ✓ الفصل الثاني خصص لتوضيح أهمية جودة التقارير المالية و إجراءات تقييم جودة التقارير المالية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول يتناول جودة التقارير المالية ، والثاني يتطرق إلى أنواع التقارير المالية، والثالث يتناول مراجعة التقارير المالية.
- ✓ أما الفصل الثالث فيعالج دراسة تطبيقية في مؤسسة الاتصالات الجزائر والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، الأول تعرف على المؤسسة محل الدراسة و الثاني يتطرق إلى المدقق الداخلي في المؤسسة

والثالث يتناول دور التدقيق في المؤسسة

تمهيد:

نشأت الرقابة الداخلية منذ قديم الزمان وتطورت خلال تلك العصور بتطور الحضارات خلال الأزمان، وبرزت الرقابة في عهد الدولة الإسلامية، عندما انشأ المسلمين ديوان الحسبة وكان بمثابة هدفه تنظيم النشاطات التجارية في الإسلام وعدم مخالفتها للشريعة الإسلامية وعدم وجود الغش في المعاملات التجارية بين الناس .

ظهرت أهمية الرقابة الداخلية منذ 1905 ، منذ كان حجم المشروعات بظهور مبدأ تقسيم العمل والتخصص والشركات المساهمة وما نتج عن ذلك من كثرة العلاقات بين مشروعات المختلفة وتعدد أصحاب المشروع الواحد وتنوع ملاكه بانفصال الملكية عن الإدارة.

وللتعرف أكثر على كل هذه الجوانب سنحاول في هذا الفصل الأول ماهية الرقابة الداخلية، تطورها ، أنواعها والأهداف المرجوة وأهميتها.

المبحث الأول : نظام الرقابة الداخلية

لقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها النظام الكلي للرقابة المالية أو غيرها من أنواع الرقابة ما تشمله من هيكل التنظيمي وأساليب و إجراءات و رقابة مالية داخلية أنشأتها الإدارة .

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الداخلية

الرقابة في الاصطلاح :تعني متابعة وملاحظة وتقييم التصرفات والأشياء بواسطة الفرد ذاته أو بواسطة الغير وذلك بهدف التأكد من أنها تتم وفق قواعد وأحكام، وبيان الانحرافات تمهيدا لمعالجتها والقضاء عليها.

تعريف الرقابة الداخلية قبل بعض المنظمات :

عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد وأخلاقيات المهنة رقم 400، الصادر عن الاتحاد على أنها" كافة السياسات و الإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في IFAC الدولي للمحاسبين الوصول إلى أهدافها ، مع ضمان الإدارة منظمة و كفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء واختبار دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة مالية موثوقة في الوقت المناسب ."[1]

هي عملية تنفذ من قبل Cosoعرفتها لجنة المنظمات الراعية الأمريكية التابعة للجنة تريد و (1992)المجلس الإدارة أو إدارة الشركة أو غيرهم من العاملين تهدف إلى توفير تأكيدات قوية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الشركات في الفئات التالية : فعالية العمليات وكفاءتها و موثوقية المعلومات والامتثال إلى القوانين واللوائح المعمول بها ، حيث اللجنة الإطار الذي يحكم الرقابة الداخلية والذي بناء عليه يتم تقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، حيث يقع على الإدارة مسؤولية وضع نظام فعال وقوي للرقابة الداخلية والإشراف عليه ويكون تحت مراجعة وتطوير باستمرار.[2]

الرقابة الداخلية هي " تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول واختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير بالسياسات الإدارية في طريقها المرسوم.

[1] محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ،2003،ص85

[2] الدكتور احمد حليمي جمعة ،المدخل إلى التدقيق الحديث ،الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، 2005،ص82

وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين على انها تمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب والتأكد من الإدارة في الشركة ، بهدف حماية الأصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة[1].

حسب المعهد الكندي للمحاسبيين المعتمدين ،فنظام الرقابة الداخلية هو (الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من اجل حماية الأصول ،ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية و تشجيع فعالية الاستغلال ، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة .[2]

تعريف الرقابة الداخلية من جهات أخرى:

قد عرفها معيار التدقيق الدولي رقم 315 بأنها عملية مصممة مسبقة وتتأثر بالإدارة وبكل المعيين بإدارة الشركة والتي من خلالها الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها.

أما لجنة الاستشارات المحاسبية سنة 1978 فقد عرفت الرقابة الداخلية على أنها" مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها الموضوعة من طرف الإدارة من أجل القدرة على توجيه أنشطة المؤسسة بطريقة منتظمة وفعالة وضمان احترام سياسات التسيير الوقائي والحمائي للأصول والتحقق قدر الإمكان من دقة وشمولية المعلومات المسجلة.

وبناء على ما سبق من تعريفات يمكن القول بان الرقابة الداخلية: بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات والسياسات المصممة مسبقا يتم إعدادها من قبل الإدارة بهدف الحماية الأصول و الممتلكات من السرقة والضياع وتقليل المخاطر للوصول إلى شفافية وموثوقية في القوائم المالية والتأكد من إن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه وكشف الانحرافات إن وجدت وبهذا التعريف يمكن استنتاج :

[1] محمد حيدر موسى شعت ،اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير ،جامعة الإسلامية غزة،2017 ،ص24

[2] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ،مرجع سابق ذكره، ص 84

-لابد من وجود هدف مخطط له .

-وجود نظام رقابي

-تحديد الانحرافات وكشفها وتصويبها .

- التأكد من انه تم تحقيق الهدف

المطلب الثاني : مراحل تطور الرقابة الداخلية

كما ذكرنا سابقاً تطور مفهوم وأهداف الرقابة نتيجة للتطورات في أشكال المشروعات الاقتصادية ولكبر حجمها وتعقيد الإجراءات والعمليات الحسابية وتعددها.

-لقد مر مفهوم الرقابة الداخلية خلال مرحلة التطور بأربع مراحل وهي :

المرحلة الأولى (بداية القرن العشرين):

كان مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة عبارة عن مجموعة من الطرق و الإجراءات التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس، ثم امتدت تلك الإجراءات للحفاظ على الأصول المتداولة،ويتضمن خلال الإشراف صاحب المنشأة مباشرة على سير العمل اليومي.

كان في ذلك الوقت أغلب الشركات عبارة عن الشركات الشخصية (الفردية)وكان الهدف الرئيسي من نظام الرقابة اكتشاف الأخطاء و الغش ومنعها وخصوصاً النقدية، ومن ضمن الإجراءات الرقابية مثلاً التدوير بين الموظفين بشكل مستمر وفصل الصلاحيات بين مسك الدفاتر وأمين الصندوق.

المرحلة الثانية(عام 1936):

هنا في هذه المرحلة تطور مفهوم الرقابة نتيجة للتطور في حجم المشروعات وكبر حجمها ونشاطها وتعقد عملياتها،حيث عرف المجمع المحاسبين القانونين عام 1936نظام الرقابة بأنه عبارة عن إجراءات الضبط الداخلية المستخدمة لوصف المقاييس والطرق التي تتبناها الشركة لحماية النقدية و الأصول الأخرى بالإضافة إلى ضمان الدقة المحاسبية.

هنا ترادف بالمعني بين الضبط الداخلي والرقابة الداخلية،حيث كان الهدف هنا حماية أصول الشركة وأيضا التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المالية،حيث كان لا يقوم موظفو احد بالعملية المحاسبية وحده دون مراقبة ومتابعة من آخرين.

المرحلة الثالثة(عام1948):

تطور مفهوم وأهداف الرقابة والتوسع واعتبار الضبط الداخلي أحد أركان الرقابة

الداخلية ،و أصبح يشمل الطرق والإجراءات الخاصة بزيادة الكفاءة التشغيلية والإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية بجانب حماية الأصول وضمان الدقة المحاسبية.

المرحلة الرابعة(عام 1988م):

في أفريل 1988أصدرالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين إيضاح معايير المراجعة رقم(55) ينبغي على المراجع فهم تلك البيئة الرقابية والنظام المحاسبي والإجراءات لتخطيط عملية المراجعة[1] بعنوان دارسة هيكل الرقابة عند مراجعة القوائم المالية مفاهيم جديدة، مثل مخاطر الرقابة وتأكيدات القوائم ومن أبرز التغيرات التي نتجت عن ذلك الإيضاح:

- إحلال مفهوم هيكل الرقابة بدلاً من الرقابة الداخلية يتضمن البيئة الرقابية والنظام المحاسبي وإجراءات رقابية

[1] محمد حيدر موسى شعت ،مرجع السابق،ص25

الشكل رقم (1.1) : تطور مفهوم الرقابة الداخلية

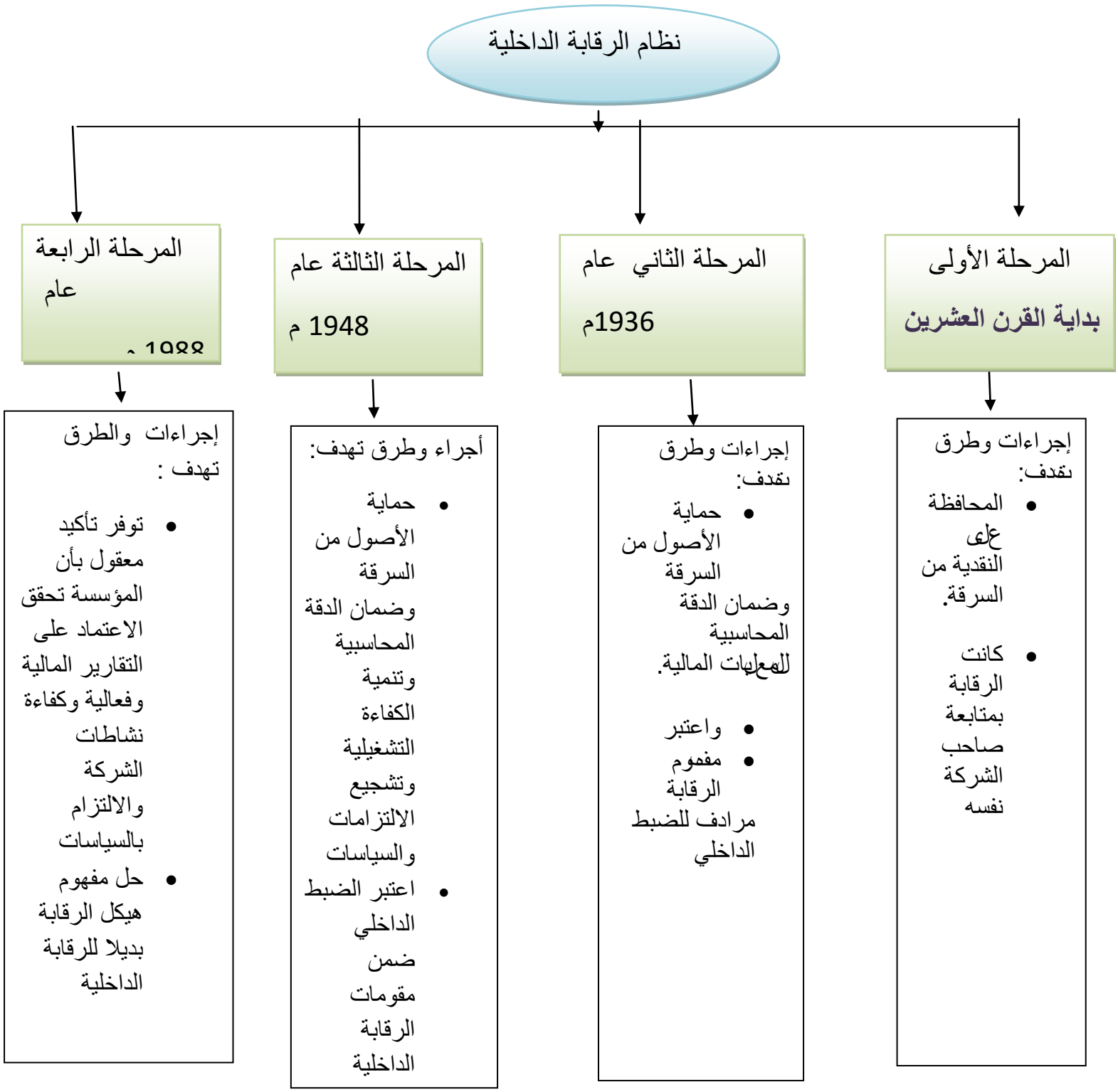

المصدر : محمد حيدر موسى شعت ،مرجع سابق ذكره ، ص27

ثانيا/العوامل التي أدت إلى تطور الرقابة الداخلية :

1/ اتساع حجم المؤسسة:

أدى اتساع حجم المؤسسة و نشاطها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة، نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها، وتشعب بنائها التنظيمي وتعقده، واستخدام عدد كبير من العاملين . وقد أدى ذلك إلى فقدان الصلة المباشرة التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ، من ناحية والى الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام .يمكن عن طريقها تتبع العمليات وتحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة، من ناحية أخرى، ولكي تؤدي هذه الوسائل أهدافها وتحقق غايتها، فانه البد من التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير والكشوف من بيانات وأرقام وخلوها من أي خطا أو تضليل، ومنه خطرت فكرة الرقابة الداخلية التي تخدم الإدارة العليا بشكل أساسي .[1]

2/ رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة :

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بالمظهر الحسن ، تجاه المالك والمساهمين أو الدولة، عن إدارتها الفعالة للمؤسسة فإنها مجبرة على أن تقدم البيانات الصحيحة والدقيقة إلى الجهات التي تستخدم تلك البيانات، وفي حالة تقديم بيانا خاطئة أو مظللة، فانه تقع على الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة . كما تهتم الإدارة العليا بأن تقدم لها بيانات قابلة للتصديق واتخاذ القرارات من الإدارة الأخرى . كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة وصحيحة عند الطلب، وال يتسنى ذلك إلا إذا أعدت نظاما فعال للرقابة الداخلية وطبقته .

3/ تحول مهنة التدقيق الخارجي للحسابات إلى تدقيق اختياري :

كان مدقق الحسابات الخارجي يقوم بتدقيق تفصيلي للعمليات المحاسبية كافة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ونشاطها محدودا .

ولكن باتساع حجمها وتشعب عملياتها وتعقدها، أصبح من التعذر القيام بتدقيق تفصيلي وشامل حتى وإذا كان ذلك ممكننا، فانه يتطلب وقتا طويل وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، وربما يؤدي إلى الارتباط في العمل إذا طالت مدة التدقيق

4/ تطور الشكل القانوني للمؤسسة :

[1] صابري بعلي ،اثر الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية ، رسالة ماستر ،جامعة المسيلة ،2014/2013ص 26

بكبر حجم المؤسسات، ظهرت الرغبة في البحث عن الأموال الضخمة لزيادة الاستثمار، وأدى ذلك إلى تطور الشكل القانوني للمؤسسات من شركات أشخاص إلى شركات أموال ، فظهرت شركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة

وأصبحت الإدارة العليا ممثلة في مجلسها هي التي توجه المؤسسة ، ولما كانت قدرتها في القيام بجميع العمليات محدودة، لذلك اضطرت إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى مديريات مختلفة، وتحديد وظيفة معينة لكل منها وتعيين مسؤول عنها . ونتيجة ذلك أصبحت الإدارة العليا في حاجة للتأكد من أن المديريات والأقسام المختلفة، تسيير وفقا للخطوات العريضة التي رسمتها. وهنا يمكن القول أن الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل هي التي تبين ذلك، وتطمئن الإدارة عن سالمة سير العمل بالمؤسسة .[1]

5/ اضطرار الإدارة إلى حماية أصول المؤسسة :

أصبحت الإدارة نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة ذات مسؤولية كاملة عن حماية أصول المؤسسة ومجوداتها من الضياع وسوء الاستعمال، وتطلب الأمر أن تضع الإدارة من الإجراءات ما يكفل الحماية لهذه الأصول . وحتى تتمكن من إخلاء مسؤولياتها اتجاه المالك أو المساهمين أو الدولة ، فان عليها توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول والتأمين عليها، كما تعمل على تفادي الأخطاء والإهمال والتبذير واكتشاف ما قد يحدث من ذلك . وهذه الأمور واجبات تقع عاتق الإدارة، التي يقاس نجاحها أو فشلها بمدى تحقيقها لهذه الوظيفة الأساسية ومما يساعدها على ذلك ، بدون شك، هو وضع نظام رقابة محكم للرقابة الداخلي.

المطلب **الثالث :أنواع أنظمة الرقابة الداخلية:**

1-الرقابة الإدارية:

عرفت بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية سواء كانت برامج تدريب خاصة بأعمال أو طريقة من طرق التحليل الإحصائي لدراسة وضع المنطقة كما تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والوسائل المختصة بصفة أساسية لتحقيق اكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو

[1] حسين القاضي , وحسين دحدوح , أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية , مؤسسة الوراق , 1999, الأردن, ص- 245ص246

إداري سواء كانت برامج تدريب العاملين ، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة ، تقارير الأداء ، الرقابة على جودة من أشكال الرقابة.

2-الرقابة المحاسبية:

تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلي اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر و الحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

عن طريق دارستها وتقييمها طبقاً لمعايير المراجعة

-تنفيذ العمليات المالية وفقاً لسياسة العامة لمشركة.

-تسجيل العمليات المالية بشكل سليم يمكن من إعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ

GA العامة المحاسبية المتعارف عليها

-حماية الأصول و استخدامها في حدود النطاق الذي تضعه الإدارة.

-حماية الأصول والسجلات.

وتشمل على سبيل المثال ميزان المراجعة، قيود التسوية،

3 - **الضبط الداخلي**

يقصد به كافة الوسائل الإجراءات التي تؤدي إلي الضبط التلقائي لعمليات المشروع بصفة مستمرة كأنها لعمل الذي يقوم به أحد الأفراد متمما ومكمل العمل فردا آخر ومراقب له في نفس الوقت تلقائيا ويحقق

تقسيم العمل الآتي:

1-منع اكتشاف التلاعب :قد يتم بجمع أكثر من عمل في يد فرد واحد.

2-اكتشاف الأخطاء :قد يقع فيها فرد و يكتشفها الآخر في دورة العمل والذي يقوم بإتمام نفس العملية وفي ذلك توفير لخطة الرقابة علي العملية الواحدة[1] .

1 -المجالات التي يتطلب فيها ضبط داخلي

أولا: مراقبة العمليات النقدية:

العمليات النقدية هي المقبوضات والمدفوعات النقدية وتتضمن الآتي:

1.مراقبة البريد الذي يحتوى علي شيكات و حوالات أو نقدية مرسلة.

2.مراقبة البريد الصادر الذي يحتوى علي نقدية مرسلة.

[2] محمد التهامي طواهر ،مرجع السابق ذكره، ص ص89

3.مراقبة حركة الخزينة وجردها من وقت لآخر

4.مراقبة المعاملات مع البنك من واقع كشوف الحسابات المرسلة من البنوك.

5.مراقبة المتحصل عليه من المبيعات والنظام الموضوع لتتحصل المبيعات.

6.مراقبة صدق الأجور و المرتبات.

7.مراقبة نظام اعتماد الصرف.

ثانيا : مراقبة القيد في الدفاتر :وتشمل:

1-دفاتر القيد الأول.

2-قيود دفاتر الأستاذ.

3-الحسابات الإجمالية و كشوفات التسوية الجردية.

4-المستندات التي تخرج من المنشأة و التي تركز عليها

ثالثا: مراقبة المخازن:

ويشمل مراقبة المخازن الآتي:

1.البضاعة الداخلة و الخارجة.

2.التقيد الدفتري،الشهير و الجرد الفعلي.

رابعا: مراقبة حسابات التكاليف:

1-مراقبة التكاليف المباشرة من أجور و مواد ومصاريف.

2-مراقبة توزيع المصروفات الإضافية.

3-مراقبة الميزانيات النقدية.

4- مراجعة التكاليف النمطية وإيجاد الانحرافات

خامسا: مراقبة نظم الشراء و البيع ويشمل الآتي:

1/نظم الشراء:

1.نظم شراء وعقود الشراء الخاصة بملفات الموردين.

2.مراقبة اعتماد المشتريات وعدم مخالفته اللوائح الداخلية وتماشيها مع سياسة المنشأة.

3.أسعار المشتريات وكيفية اختيارها.

2/نظم البيع:

1-أسعار البيع وكيفية التسعير.

2-العقود الخاصة بالمبيعات.

3-إرسال البضاعة للعملاء في مواعيدها.

4-كيفية الائتمان عند البيع الأجل.

5-مراقبة فواتير البيع و أذونات التصدير[1]

مدى علاقة الضبط الداخلي بالطرق المحاسبي

1)علاقة الضبط الداخلي بالطرق المحاسبية منها:

1 .إعداد العمليات المحاسبية عن العمليات الأخرى.

2 .إعداد تقرير الإجراء باستمرار وتوزيعها.

2)علاقة الضبط الداخلي بالمراجعة الداخلية:

1-مراجعة و فحص دقة و ملائمة نظم الضبط الداخلي.

2-مراجعة دورية للضبط الداخلي في التشغيل.

3-توفير الإعلام الكافي عن وجود أساليب الضبط الداخلي.

[1] عبد الفتاح الصحن،الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 ،ص164

المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية وأهميتها

تعددت أهداف والنظام النظام الرقابة و المحددة للمساعدة في عملية القيام بإدارة الأعمال بأسلوب منظم واقتصادي وكفء وفعال ، حيث يتضمن الالتزام بسياسات الإدارة.

المطلب الأول : أهداف وإجراءات النظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف ، وجميعها تصب في مصلحة الشركة والإدارة حيث تساعدهم الذي يمكنهم من تحقيق الأهداف المرسومة وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع واشمل. ويتبلور الهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية في الشركة هو التوفيق بين تصرفات سلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها.[1]

1. حماية الأصول من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام.
2. التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
3. رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفعالية للموارد الاقتصادية.
4. العمل على تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة في المنشأة.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للإدارة يتم من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية.

أ.حماية المشروع من الاختلاس والتلاعب من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع موارد المؤسسة وعناصر الأصول والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة علي أصولها من المخاطر.
ب.توزيع الصلاحيات وتحديدها و المسؤوليات والواجبات.

بعض الأهداف من أهمها:

- ✓ ضمان حرية وحريات الأفراد وفعالية موظفين للالتزام بالقوانين والسياسات.
- ✓ .التأكد من عدم إسراف الإدارة في الحقوق والامتيازات.

3.الكشف عن الأخطاء التي قد تقع فيها الإدارة والمرؤوسين..

[1] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ،المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2001 ،ص89

3.التنبيه إلي أجور القصور و النقص في الأنظمة والقوانين

ولتحقيق الهدف الرئيسي للنظام وتحقيق الأهداف التشغيلية للمؤسسة ذكر

-الفصل بين اختصاصات ومسئوليات الموظفين.

-الإجراءات السليمة للعناية بالأصول والسجلات ووقايتها.

-وضوح السلطة التي تحدد الصلاحيات للأفراد.

الشكل رقم(1 .2):يلخص أهداف النظام الرقابة الداخلية

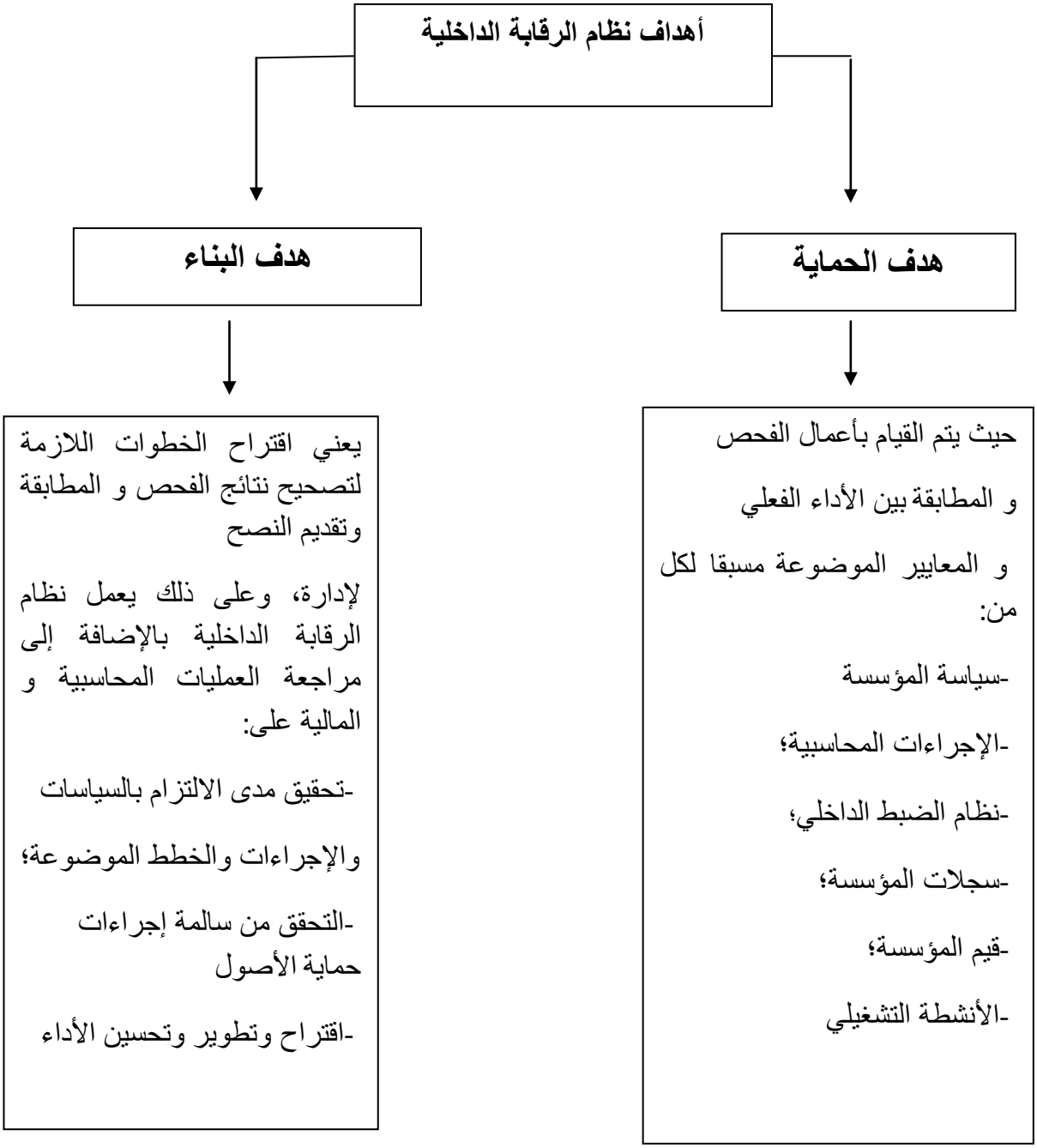

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع ، محمد طواهر التهامي ، مسعود صديقي سابق ذكره

*** الإجراءات النظام الرقابة الداخلية:**

1/ إجراءات تنظيمية وإدارية : تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقييم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرصة الرقابة على كل شخص داخلها، توزيع وتحديد المسؤوليات بما يسمح بمعرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بمسؤولياته وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعداده، وإجراءات حركة التنقلات بين الموظفين، وضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة واستخراج المستندات من الأصل وعدة صور، حيث لا يترك ألي موظف التصرف الشخصي بالموافقة المسؤول، لذلك سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية :

أ – **تحديد الاختصاصات** : إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية يكون عن طريق تضافر الجهود داخل فروعها كل حسب اختصاصه لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها .

2 / تقييم العمل : إن التقييم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة، التلاعب، كون هذا التقييم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية :

ب – الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله : إن الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي من شأنه أن يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية وبالتالي نحصل على معلومات صادقة عن الحدث بعد المعالجة .

ج– الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله : إن هذا التقييم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول ، نظرا ألن الاحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين، وتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل يدخل ضمن اختصاصات موظف أخر .

د– الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه : إن الفصل بين سلطة تقرير الحصول

على الأصل والاحتفاظ به تقلل من احتمالات وقوع التلاعبات والاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.

ه – تقييم العمل المحاسبي : انطلاقا من عدم انفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها .فان يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقييم بمراقبة عمل كل موظف معين بموظف أخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقييم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حالة وقوعها .

و- توزيع المسؤوليات : يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال والخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص في ذات الوقت المسئولين عن المحافظة عن المحافظة على الممتلكات وعمليات المؤسسة وعلى تسجيل هذه الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها ، ألن تحديد المسؤوليات يمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها ، فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الأخطاء وعدم استطاعته التملص من جهة ومن جهة ثانية يضفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل
من طرف الموظف ألنه على يقين بأنه لم يرتكب أي خطأ في عمله .

وفي الأخير نرى وبوضوح العالقة التكاملية بين الإجراءات الثالثة السابقة التي بانسجامها تحقق لنا جزء كبير
1 من نظام الرقابة الداخلية الفعال .

3/ **إجراءات تخص العمل المحاسبي:** يعد نظام المعلومات المحاسبية السليم من أهم المقومات المدعمة
لنظام الرقابة الداخلية الفعال ، لذلك كان من الواجب اتخاذ أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي الآتية :

أ– التسجيل الفوري للعمليات : يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساس التسجيل [1]

[1] محمد التهامي الطواهر ، مسعود صديقي ،مرجع سابق ذكره، ص ص 113

للعمليات يؤثر إيجابا على معالجة البيانات التي ينتظر من ورائها الحصول على معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة .

المحاسبي الذي يكون بدون :

- شطب .تسجيل فوق تسجيل أخر . ليلغي تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح وعلى هذا يمكن القول بأن التسجيل الفوري

ب – التأكد من صحة المستندات : تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات.

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته .
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط .
- ضمان توفير إرشادات عن كمية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها .
- يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات .

إن المبادئ السابقة الذكر تمكن المحاسب من سهولة التأكد من المستند ومن البيانات التي يحتويها وفي هذا

الإطار البد أن يجمع المستند الشروط التالية :

- يجب أن يتم إعداده بدون شطب، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط.
- أن يكون ممضي عليه من طرف المسئولين المؤهلين وأن يدخل في إطار
- **ه – تقييم العمل المحاسبي** : انطلاقا من عدم انفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها .فان يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقييم بمراقبة عمل كل موظف معين بموظف أخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقييم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب
- والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حالة وقوعها .

- أن يحتوي على التاريخ .

ج – عدم إشراك موظف مراقبة عمله : وجب على نظام الرقابة الداخلية وضع إجراء يقضي بذلك نظرا ألن

2 المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعب الممكن وقوعها .

والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطأ من طرف المحاسب عن جهل للطرق والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطته وكذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه

صادرا عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسئ إلى المعلومات المحاسبية .

4/ إجراءات عامة .

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنتطرق إلى إجراءات عامة تكون مكملة للإجراءات السابقة وبتكامل كل الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المسطرة لذلك سوف نتطرق إلى الإجراءات التالية :

أ – التأمين على ممتلكات المؤسسة : تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد، وفي هذا الإطار تلجأ المؤسسة إلى التأمين على الممتلكات من أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر .[1]

ب – التأمين ضد خيانة الأمانة : في ظل تدعيم نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها ، أو الذي يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة، فمن غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه المرسومة دون إجراء تأمين على خيانة الأمانة بالنسبة

[1] حمد التهامي طواهر, مسعود صديقي,مرجع سابق ذكره, ص ص120.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق ,ص ص 121

للموظفين السابق ذكرهم.نجد من بينهم موظف معين يحصل قيم مبيعات المؤسسة مثال طوال اليوم والتي تقدر بمبالغ ضخمة في هذا الإطار التأمين عليه ضد خيانة الأمانة التي تلحق بالمؤسسة خسائر كبيرة قد تؤثر على سيرها الطبيعي، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين

ج – اعتماد رقابة مزدوجة: يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية كونه يوفر ضمانا للمحافظة على النقدية ، فعند شراء مادة معينة مثال ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة بالعملية من وصل التوريد الفاتورة ، وصل الاستلام الذي يكون ممضي عليه من الجهات الموكلة لها ذلك، إذ يعد تسجيل الدين ومراقبة ملف العملية، يعد المشرف على عمليات التسوية شيك يمضي عليه مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية يمضي عليه مدير المؤسسة لكي يكون هذا الشيك قابل للسحب، إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على : [1]

- تفادي التلاعب والسرقة
- إنشاء رقابة ذاتية .
- تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية .

[1] محمد طواهر التهامي ، مرجع سابق ، ص121

الشكل رقم (3.1): إجراءات الرقابة الداخلية

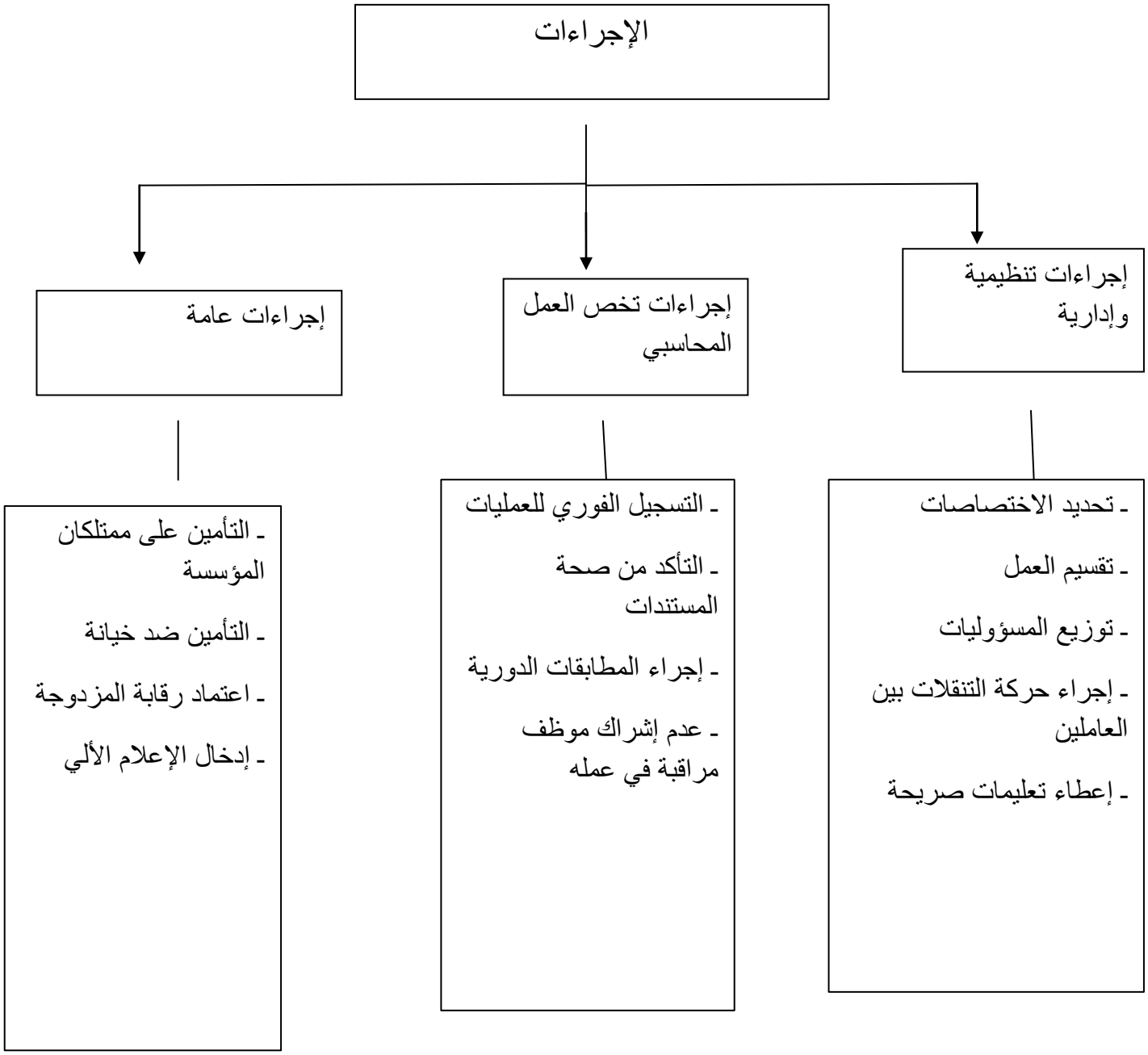

المصدر : خالد محمد أمين عبد الله ،علم التدقيق الحسابات،000 2 ص 123

2.أهمية الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة من الوظائف الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف والخطط الاقتصادية حيث لا تقل أهمية عن التخطيط وتساعد الرقابة الإدارة في التالي:[1]

1- التعامل مع المشكلات في حالات عدم التأكد :عادة ما يكون هنا كعوامل بيئية تحدث تغيرات مستمرة،مثلا حالات عدم التأكد على المنتج الالكتروني وكمية مواد الخام المتوفرة ، إن هذه الأشياء قد لا تتماشي مع الخطط والبرامج أو الموضوعة أو أهداف المؤسسة التي سيتم تنفيذها وتحقيقها مستقبلا،لذلك تحتاج الإدارة إلى نظام رقابي فعال لكشف الانحرافات وتصحيحها ومتابعة أنشطتها وتحقيق أهدافها.

2- الكشف عن الانحرافات والمخالفات :تساعد الرقابة الإدارة في الكشف المبكر عن بعض الانحرافات و الأشياء الغير العادية ،مثلا حدث عي بما في المنتج، ارتفاع التكاليف، كل مثل هذه الأشياء الغير عادية تحتاج إلي وقفة جادة من الإدارة بمساعدة الرقابة لأنه يوفر للإدارة الوقت والجهد والمال ويتم تحديد المشكلات ببدايتها قبل تعقيدها.

3- تحديد الفرص :تتمثل هنا أهمية الرقابة للإدارة في مساعدتها تحديد الفرص الاستثمارية المستقبلية ،تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها بشكل سليم ووضع استراتيجيات تجارية وتسوقيه ناجحة.

4- التعامل مع الحالات المعقدة وإدارتها: تعمل الرقابة على إدارة المواقف الصعبة التي قد تواجهه الإدارة ،بسبب اتساع حجم النشاط وحجم المنشأة وارتباطها بمشاريع وعمليات كبيرة في ظل العمل في السوق الدولية.

5- لامركزية السلطة :في حالة وجود نظام رقابي قوي يعطيها أمان للإدارة بتفويض صلاحيات للمستويات الإدارية الأقل.

6- الرقابة المالية تقترح على الجهات الخاضعة لرقابتها كل ما هو جديد في المجال المحاسبي والمالي بما يمكن تلك الجهات من الارتقاء بمستوى أدائها.

[1] احمد حلمي جمعة مرجع ،سابق ذكره ،ص ص 82

المطلب الثاني : مكونات و الوسائل الرقابة الداخلية

تقوم إدارة الشركة بتصميم نظام الرقابة لتحقيق أهدافها، ويتكون النظام من السياسات والإجراءات المصممة لإعطاء الإدارة تأكيد معقول ،وفي عام1992 تم نشر دارسة هامة عن نظام الرقابة عرفت بالإطار العام المتكامل لنظام الرقابة الداخلية،حيث يتكون النظام الرقابي من خمس مكونات رئيسية مترابطة وفقاً لإطار COSO، تقع مسؤولية تصميمها وتنفيذها على الإدارة بهدف توفير تأكيد مناسب على تحقق أهداف الرقابة وطبقا لمعايير المراجعة رقم (55) القسم (319) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خمس مكونات هي :

1-<u>البيئة الرقابية:</u> تمثل البيئة الرقابية العمود الفقري في النظام الرقابي ،تعتبر بمثابة المظلة للمكونات الأخرى كما هو موضح بالشكل رقم.(2.1) ،وبدون وجود بيئة رقابية فعالة لن ينتج عن النظام الرقابي فعالية لا في التصميم ولا في التشغيل ،وتشمل بيئة الرقابة التصرفات واتجاهات وسياسات الإدارة في داخل المؤسسة التي تعكس الاتجاه العام للإدارة، فإذا كانت الإدارة مهتمة بالرقابة الداخلية سيدرك باقي الموظفين في المؤسسة بأهميتها[1].

ويمكن تقسيم بيئة الرقابة إلى سبعة عناصر:

- الأمانة والقيم الأخلاقية.
- التأهيل .
- مجلس الإدارة ولجنة المراجعة .
- فلسفة الإدارة و أسلوب عملها .
- الهيكل التنظيمي .
- تخصيص السلطة والمسئولية.
- سياسات وتطبيقات الموارد البشرية .

2-<u>الأنشطة الرقابية :</u>تشير إلى السياسات والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لضمان تحقيق فاعلية بقية مكونات نظام الرقابة الأخرى ،كما أنها تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات

[1]لطفي امين السيد احمد ، مراجعة نظام الرقابة الداخلية ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، 2004،ص35

الضرورية لتقليل المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة ،ويمكن تقسيم أنشطة الرقابة إلى : رقابة وقائية تركيز على منع وقوع الأخطاء أو المخالفات قبل حدوثها، ورقابة استطلاعية تركز على الأخطاء و التلاعبات قبل حدوثها،ورقابة تصحيحية تركز علي معالجة الأخطاء والمخالفات وتقليل من تكلفتها.[1]

3- تقييم المخاطر : بسبب التغير المستمر في الظروف الاقتصادية، تواجه كل مؤسسة مجموعة متنوعة من المخاطر التي يجب تقديرها ،وهنا لا يجب أن تقتصر المخاطر على تحديد المخاطر ذات الصلة بالأهداف فقط وتحليلها، إنما تشمل الآلية والكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر وتشتمل عملية تقدير الخطر أربعة خطوات تتخذها الإدارة:

1تحديدالعوامل التي تزيد من الخطر

.-2 تقدير أهمية الخطر

-3 تقييم احتمالية وقوع الخطر

-4 اتخاذ التصرفات الضرورية لإدارة الخطر2013 (coso) .

4- المعلومات والاتصال : عبارة عن التأكيد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها و إيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين ،بحيث يتمكن الأفراد من انجاز وتحمل واجباتهم ومسئولياتهم بفاعلية،وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملة الأسهم مع البيانات الداخلية وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية.

5-المراقبة والضبط الداخلي : هي التقدير المستمر و الدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية وتقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها،وتحديد إمكانية تعديلها عند الحاجة بما يتلاءم مع التغير في الظروف المحيطة.

[1] مشتهي ، صبري ماهر ، تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الفلسطينية أداء الشركة وقيمتها ، مجلة الأزهر غزة ، 2015،ص 259

شكل(4.1):يوضح المكونات الخمس للرقابة الداخلية

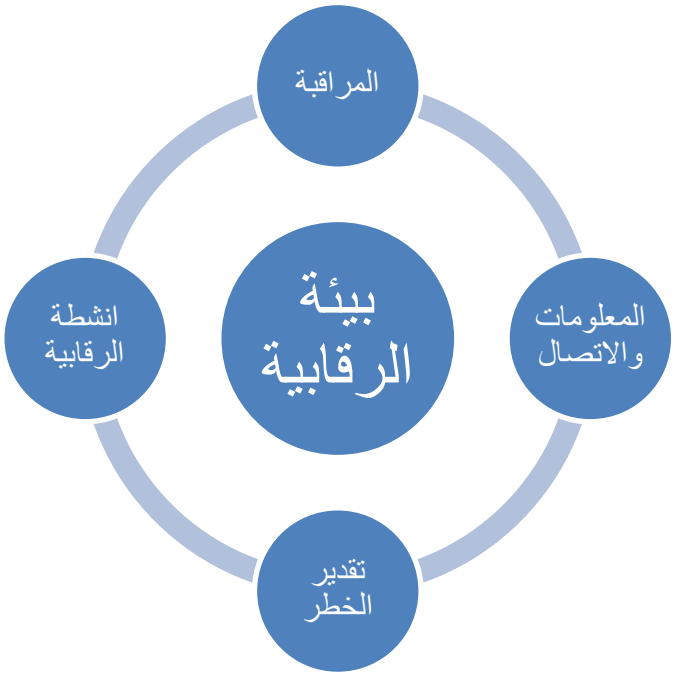

المصدر :الدسيطي وحجاج ،2009،ص385

2/ وسائل نظام الرقابة الداخلية :

1/ الخطة التنظيمية : أجمعت التعريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبني هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المتوخاة منها وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة. وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات . تشير في الأخير إلى العناصر الأساسية التي يجب أن تكون في الخطة التنظيمية هي كالتالي : [1]

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة .
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومختلف أجزائه مع إبراز العالقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة .
- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط .

تعيين المسؤوليات لكل شخص. إلا أن مساهمة هذه الوسيلة في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يكون عبر النقاط التالية :

- وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء في وقت إحصائي.

- أو حماية الأصول من خلال تقييم العمل المهني داخل المؤسسة .

2/ الطرق والإجراءات: تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية فأحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول،العمل بكفاءة و الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة إذ تشمل الطرق على طريقة الاستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدامات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى غير ذلك الطرق المستعملة، والمديريات المختلفة الأخرى

[1] محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي ،مرجع سابق ذكره ،ص ص86

سواء من ناحية تنفيذ العمال أو طريقة استعمال الوثائق إلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على وضع إجراءات من شأنها أن توضح النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين من أجل تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة .

3/ المقاييس المختلفة : تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه

المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية :

- درجة مصداقية المعلومات .

- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية .

- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة .

***فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:**

قبل أن نخوض في إجراءات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية البد أولا أن نوضح مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماته كما يلي:[1]

- تتمثل الرقابة الداخلية في مجموعة الإجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات و أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات
- المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة، وتحقيق كفاءة استخدام موارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل المؤسسة.
- وبعد تطرقنا لمفهوم نظام الرقابة الداخلية، سنقوم بتوضيح خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجدول التالي:

[1] محمد التهامي الطواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سابق ذكره ص ص 86 - 88

جدول رقم (.1.2): خطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

جمع الإجراءات	استعمال خرائط تتابع الوثائق مابين المصالح ملخصات إجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة
اختبارات(التطابق الفهم)	تتبع بعض العمليات بهدف فهم النظام وحقيقته
تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية	نقاط القوة، نقاط ضعف النظام
اختبارات الاستمرارية	اختبارات للتأكد من تطبيق نقاط القوة في الواقع
تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية	نقاط القوة، ضعف وقصور النظام، النتائج

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 71

المطلب الثالث :علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي

1.الرقابة الداخلية :مما سبق ذكره من تعريفات لرقابة الداخلية يمكن استنتاج أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الخطط التنظيمية والإجراءات والوسائل واللوائح والتفسيرات لينتظم العمل وكذلك يعتبر جزء من الرقابة الداخلية بها ويتم بالشكل المخطط له،وأيضا من أهدافها و مكوناتها كما تم ذكره سابقا موضح رقم(4)

جدول(2.2): الفرق بين أهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلية

أهداف نظام الرقابة الداخلية	مكونات نظام الرقابة الداخلية
حماية الأصول	البيئة الرقابية
اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية	تقدير الخطر
تشجيع العمل بكفاءة	انشطة الرقابية
تشجيع الالتزام بالسياسات الادارية	المعلومات والتوصيل
ضمان الدقة وجودة المعلومات	المراقبة

2- التدقيق الداخلي: تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من نظام الرقابة الداخلية في المنشأة الاقتصادية وان القيام بأعمال المراجعة بشكل شامل او بشكل محدود يتطلب تنسيق أو انسجاماً بين كل الإدارات والمحاسبين والمراجعين داخل المنشأة والمراجعين الخارجيين، فالمراجع الداخلي يرتبط عمله بشكل وثيق بنظام الرقابة الداخلية لنشاطات المنشأة كلها.

يعتبر التدقيق الداخلي مهم داخل المؤسسات لما له من أهمية ،ويعتمد عليه المراجع الخارجي وكذلك يعتبر جزء من عمل الرقابة الداخلية.[1]

ساهم التدقيق الداخلي في كشف الفضائح المالية التي هزت بعض الشركات الكبرى في الغرب مثل انرون في الولايات المتحدة وشركة بارمالات الايطالية.

تعريف التدقيق الداخلي :مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقبل داخل المشروع تنشئه الإدارة لقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية و التأكد.

من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد في إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لي،وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها،وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

كما عرف(المجمع العربي للمحاسبين) بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدي تماشي النظام مع ما تتطلبها لإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى."

كما عرفه لاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه " فعالية تقييميه مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدماتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي و فعاليتها ويمكن القول خلاصة التعريفات السابقة بان:

التدقيق الداخلي هو " وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم كافة الأنشطة للمنظمة فهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى."

هدف التدقيق الداخلي الاطمئنان من قبل الإدارة أو لا بأول على حسن سير العمل وحماية أموال المنشأة ولتحقيق أهداف الإدارة في أكبر كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية،وفي حالة وجود نظام تدقيق داخلي فعال وسليم لا يغني عن التدقيق الخارجي.

[1] الحلبي نبيل ،ملاحظات المستفيدين من القوائم المالية المراجعة وفقا لتقارير المراجعة الشاملة وتقارير المراجعة محدودة النطاق (حالة تطبيقية)، مجلة جمعة دمشق، 2001،ص228

أهداف التدقيق الداخلي :

1.التأكد من مدى سلامة وقوة أنظمة الرقابة وصحية البيانات في السجلات والدفاتر ويعتمد على أسلوب الفحص الحسابي.

2. منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.

3. التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجي.

4. تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات واللوائح.

5. تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية،والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع.

أنواع التدقيق الداخلي :

1.**التدقيق الداخلي المالي** :الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية.

1 -التدقيق الداخلي التشغيلي :المراجعة الإدارية من فحص و تقييم أعمال الشركة لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة.

علاقة نظام الرقابة الداخلية بعملية المراجعة الخارجية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية جوهرية عند أداء عملية المراجعة، وقد خصص له معيار مستقل من المعايير العشرة المقبولة المتعارف عليها ،(GAAS) حيث نص المعيار الثاني من المعايير العمل الميدانية على أنه يجب على المراجع أن يحصل على فهم كافي للرقابة من أجل تخطيط عملية المراجعة بالإضافة إلى تحديد طبيعة وتوقيت نطاق الاختبارات التي يتعين أداؤها .[1]

ويهتم المراجع بصفة خاصة بمدي فعالية الرقابة الداخلية في حماية أصول المؤسسة

[1] لطفي ، امين السيد أحمد ، مراجعة نظم الرقابة الداخلية ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، 2004، ص 6

وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها، كما يود أن يعرف ما إذا كان في استطاعته التأكد بدرجة معقولة من إمكانيات أساليب الرقابة الداخلية في منع واكتشاف الأخطاء او تلاعب في القوائم المالية ويعتمد المرجع مبدأ(التأكد بدرجة معقولة)اعترافاً منه بعدم معقولية زيادة تكلفة نظام الرقابة عن قيمة المنافع المتوقع أن يحققها ،

ونظراً لان المراجع يحتاج لإبداء أ ري حول عدالة القوائم المالية وصدقها، ينصب اه تمام المراجع على أساليب الرقابة المحاسبية ولكن مع الآخذ في الحسبان أساليب الرقابة الإدارية، فلا مغزى لنظام الرقابة الداخلية إذا لم يلتزم العاملين بالسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة، ويجب أن يتأكد المراجع من عدم الوقوع في أي مخالفات قانونية .[1]

تقع مسئولية إعداد وتصميم نظام الرقابة الداخلية على الإدارة وليس المراجع الذي يوفر تأكيد مناسباً وليس مطلقاً أن القوائم المالية تم إعدادها على نحو عادل، ولا ترغب الإدارة في وجود نظام رقابي مثالي لأنه مكلف وتأتي مرحلة في نظام الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة من قبل المراجع في المرحلة السادسة من مراحل تخطيط عملية المراجعة.

إذا يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية للمراجع الخارجي، حيث يقو المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في النظام، ويعتبر هذا التقييم الأساس الذي يعتمد عليه عند إعداد برامج المراجعة وتحديد الاختبارات وحجم العينة المراد فحصها، فكلما كان نظام الرقابة قوي و فعال زاد اعتماد المراجع عليه ، مما يؤدي إلي تخفيض حجم العينة وبذلك تقل تكلفة المراجعة.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

[1] لطفي ، امين السيد محمد ،، مراجعة نظم الرقابة الداخلية ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، 2004، ص 7

جدول رقم (2. 3)تلخيص العلاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية

مسؤولية الإدارة	مسؤولية المراجع
فعالية تصميم الرقابة الداخلية	**التأكد على العناصر بفئات العمليات المالية**
فعالية تشغيل عناصر الرقابة	مسؤوليات المراجع عن فحص الرقابة الداخلية والتقرير عن ذلك
أهداف الإدارة عند تصميم نظام رقابي	**أهداف المراجع**
إمكانية الاعتماد على التقارير المالية	إمكانية الاعتماد على البيانات المعدة للاستخدام الخارجي للتقارير
كفاءة وفعالية التشغيل و العمليات	التأكد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية
الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية	

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع لطفي محمد امين ،السيد احمد مرجع سابق ذكره

مهام المدقق الداخلي :

1. فحص فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
2. المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة.
3. الالتزام بالقوانين و المعايير المقررة و التعليمات الإدارية.
4. عملية الفحص لانتقادي للإجراءات والسياسات الإدارية.
5. تحديد المخاطر المحيطة بالنظام.
6. تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية.
7. التأكد من سلامة ودقة المعلومات المحاسبية.

يتضح من خلال ما سبق ذك ره أن مسئولية المدقق الداخلي علي النظام المحاسبي والإداري ولا يقتصر علي الجانب المحاسبي كما في التدقيق الخارجي.

خلاصة الفصل الأول :

التدقيق الداخلي هو جزء من الرقابة الداخلية وبؤرة النظام الداخلي وعن الإدارة داخل المؤسسة، ويهدف المدقق الداخلي من وراء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية العمل على تحسين النظام و أحكام هو تطوير هو يعتبر المدقق مسؤولا أما إدارة المنشأة التي يعمل به ا ، وقد يخضع لقرارات الإدارة،لذا قد لا يتمتع بموضوعية وشفافية مطلقة لأنه يتأثر في بعض القرارات من الإدارة.

تمهيد :

من المعلوم أن المحاسبة هي نشاط خدمي وأنا لمنتج النهائي لهذا النشاط هو مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة داخل المنشأة وخارجها،وبالتالي فأن أهداف من تحديد الوظائف الرئيسية التي تؤديها هذه التقارير.

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ اليها جميع المستثمرين والدائنين من أجل بناء القرارات الاستثمارية والائتمانية، وذلك لما تحتويه تلك التقارير من معلومات عن الوضع المالي للمنظمة

وعن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية مدى الاستفادة من تلك التقارير على مدى جودة تلك التقارير ومدى ملاءمة المعلومات التي تحتوي عليها و موثوقيتها .

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تدقق من قبل المدقق الخارجي خاصة بعد انهيار الشركات الكبرى بسبب التلاعب بحسابات الشركات و إلقاء اللوم على مكاتب التدقيق الأمريكية مما أدى إلى المستثمرين و بدءوا يشكك ونفي نظام إدارة الشركات التي تعرضت للانهيار ومدى مسئولية المدقق الخارجي.

بدأت العديد من المنظمات المهنية وجهات دولية أخرى تتجه لتوفير نظام جيد للحوكمة داخل الشركة،يوفر تأكيداً بشأن كفاءة عملية إعداد التقارير المالية، والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر،وتعتبر وسيلة لرقابة الإدارة وإمكانية المحاسبة في حالة حدوث أي تلاعب في القوائم المالية،وتقوم من خلال آلياتها ودعائمها بالإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين،الأمر الذي يدعم جودة التقارير المالية.

وينقسم الفصل إلى نظريات لجودة التقارير المالية. و اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.

المبحث الأول: نظريات لجودة التقارير المالية

تلعب التقارير المالية دورا مهما وبارزا في توفير المعلومات والبيانات المحاسبية في أسواق المالية يعتمد مستخدمي القوائم المالية بدرجة كبيرة عليها.

المطلب الأول :مفهوم جودة التقارير المالية

تعتبر القوائم المالية السنوية المنشورة لشركات المساهمة العامة بشكل عام والبنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص إحدى أهم مصادر اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها وما تواريه من إفصاح عادل للمعلومات من حيث توفر الفرص المتكافئة للأطراف المعنية بهذه القوائم والتقارير بالنسبة لمحصول عمى المعلومات التي يحتاجونها من اجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.

قد يصعب الفصل بين مفهوم القوائم المالية والتقارير المالية لان كلاهما المنتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيمة لتوصيل المعلومات للمستفيدين بالإضافة إلى إن، هنالك بعض المعلومات المالية وحتى يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج الى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية وتنقسم الى قسمين هما:

1: تقارير مالية أساسية

2: تقارير مالية ملحقة

التقارير المالية الأساسية هي التي يتم إعدادها بصورة منظمة ودورية من الحسابات وهي الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية، وقد اصدر مجلس المحاسبة المالية الأمريكي FASE مجموعة متكاملة من التقارير المالية يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية وهي[1]:

1. قائمة الدخل.
2. قائمة المركز المالي.
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
4. قائمة التدفق النقدي.

أما التقارير الملحقة هي تلك التقارير التي تعد ملحقات لتقارير الأساسية كتقارير التحميل المالي والمؤشرات الأخرى. أو تقارير داخلية تعد من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب

[1] . نعيم حسني نمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ، (عمان : الأردن ، معهد الدارسات المصرفية ،) 1995 ، ص17

الإدارة وهذه التقارير تخدم أهداف المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والأنواع الأخرى من فروع عمم المحاسبة فالتقارير المرحقة هي أيضا تقارير إضافية تقوم الوحدات الأساسية بأعدادها إما بصورة طوعية(اختيارية) او بناء على توصيات محاسبية من الجمعيات المهنية لمقابلة ظروف معينة ولتنظيم أوضاع معينة ومن تلك التقارير المرحقة أو المكملة الأتي:

1قائمة لبيان تفاصيل بعض العناصر الإجمالية الواردة بالقوائم الأساسية

2قائمة القيمة المضافة وعناصرها الأساسية

3قائمة مالية معدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار

قائمة مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون مجموعة واحدة

5 قائمة مالية من خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد

تعريف التقارير المالية:

هي التقارير المالية الصادرة من الشركات المساهمة والتي تعبر عن صدق المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركات في البنود المعروضة في تلك التقارير وبعدها عن التحيز و غير مضللة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياس الطبيعة العمل المنظم الذي تقوم بها لمنشأة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير.

ويقصد بجودة المعلومات الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بما المعلومات المحاسبية المقيدة وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى.

ويرى (مليجي) أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص(أساسية أو معززة)ومدى مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها ،وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة وتقلل من عدم التماثل بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة.

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ،كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[1]

[1] محمد حيدر موسى شعت ،مرجع السابق ذكره ، ص ص 41

و عرفها(خليل)تعني الجودة مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية والفنية،بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما عرفيا مجلس معايير المحاسبة المالية : ان القوائم المالية نعتبر أساس فترة التقرير حيث تحتوي على المعلومات ليتم توصيلها للمستفيدين من خارج المنشأة بينما تحتوي تقارير القوائم المالية عمى كثير من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل الاقتصادية او السياسية التي تؤثر فيها مستقبلا.

كما ن التقارير تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراجع الحسابات هذا بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية ثم مراجعتها تحت مسئولية مراجع مستقل بالمحتويات الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وتقوم بمراجعتها المراجعة الداخلية

واستناداً للمفاهيم السابقة **إن** جودة التقارير المالية : بأنها تعبر بصورة حقيقة وواقعية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير و الغش و معدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم وفق معايير عرض القوائم المالية ،اذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لمالها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة[1]

أنواع التقارير:

تتعدد أنواع التقارير باختلاف الغرض في إعدادها وطبيعة التقرير ،البيانات التي يتضمنا التقرير أي محتواها ومضمونها ومدى التفصيل في عرضيا ومستواها الإداري طبيعية المشكلة التي يتعرض لها.[2]

ويمكن تقسيم أنواع التقرير حسب التقسيمات التالية:

أولا : التقسيم حسب طبيعة التقرير:

يهدف هذا التقسيم إلى التميز بين التقارير حسب محتواها أو وظيفتها ، في هذا التقسيم

[1] خليل محمد ، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات البحوث التجارية ، العدد الثاني ، كلية التجارة ، جامعة بنها

[2] محمد إبراهيم محمد المكي ، المرجع السابق ذكره ،ص 11

يمكن أن نميز بين نوعين من التقارير:

1/التقرير الاختياري:

تكون مهمة هذا النوع من التقارير تقديم أخبار معينة من شخص لأخر أو من طرف إلى أخر دون الرأي فيها أو التعميق عليها لا يحتاج كاتب التقرير في هذا النوع إلى شرح المعنى الذي تضمن و الإخبار التي تقييمها، كما انه لا يكون مميزا بتحديد ما إذا كانت هذه الأخبار تفيد أو لا تفيد في حل مشكلة أو اتخاذ قرار ما.

2/التقرير التحليلي:

في هذا النوع من أنواع التقارير يتم عرض معلومات معينة وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج معينة أو تقديم توصيات خاصة بهذه المعلومات . ويستطيع المحمل في هذا النوع من أنواع التقارير أن يعطي تفسير لحقائق معينة أو يبدي الآراء حول معنى الحقائق والأحداث التي يتضمنها التقرير.

التقارير المالية:

تتعدد الأنواع من التقارير المالية بتعدد الغرض منيا ، فقد تتعمق بالماضي مثل تقارير الحسابات الختامية والميزانية العمومية ، وقد تتعمق بالحاضر مثل التقارير التحليلية أو التقارير التي تتعمق بالمستقبل كتقارير الموازنات التخطيطية ودارسة الجدوى وغيرها.

وتساعد هذه التقارير في تقديم الحقائق للمستويات الإدارية بالشركة وذلك بغرض الرقابة وتصحيح الانحرافات ورسم الخطط والسياسات المستقبلية.

وتقسم التقارير المالية إلى أربعة أنواع:

أ . تقارير الاتجاه:

هذه التقارير تبين نتائج الأنشطة المتماثلة على مدار زمني معين(قد تكون شهور وقد تمتد إلى سنوات)من خلال عرض نتائج هذه الأنشطة في الماضي يمكن التنبؤ بالاتجاه الذي تتجه إليه هذه الأنشطة في المستقبل.

ب .التقارير التحليلية

تقتم هذه التقارير بعمل مقارنات بين أنشطة مختلفة لنفس المادة أو بين أنشطة متشابهة في أماكن مختلفة.

ج .تقارير الأرباح والخسائر:

هي تقارير مختصرة تختص بتحديد الأرباح والخسائر خلال فترة زمنية معينة.

د .تقارير التكاليف:

تعد هذه التقارير بغرض بيانات معينة عن التكلفة بالشركة يمكن أن تستخدمها الإدارة في تغيير أو تعديل خطط الإنتاج أو المحفظة المالية.

الجدول (4.2.): الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية

القوائم المالية	التقارير المالية
تشمل كلا من :	**تشمل كلا من:**
قائمة الدخل	**القوائم المالية**
قائمة المركز المالي	**تقرير مجلس الإدارة**
قائمة التدفق النقدي	**تقرير مراقب الإدارة**
قائمة الأرباح المحتجزة	**تقرير الإدارة التنفيذية**
قائمة حقوق المساهمين	**أي إفصاح إضافي**
تعرض معلومات فقط	**تعرض معلومات مالية وغير مالية**
تعد جزء من التقارير المالية	**مفهوم أوسع وأشمل من القوائم المالية**

المصدر : من الإعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع سابق ذكره ، ممدش ابراهيم مدمأ مكي

من خلال الشكل نستنتج أن التقارير المالية هي مفهوم أوسع من القوائم المالية بحيث تتضمن شقين من المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب

المطلب الثاني :خصائص وأهداف جودة التقارير المالية

أن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إعداد القوائم المالية حيث تعتبر القوائم المالية الوسيلة الوحيدة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وتشمل القوائم المالية قائمة الدخل،قائمة المركز، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية ، كما تشمل أيضاً الملاحظات على القوائم المالية بالجداول الملحقة والتي تعتبر مكمل.

1/خصائص جودة التقارير المالية .

لقد سعى المحاسبين ومجالس المهن المنظمة إلى العمل على تأصيل فكرة أن تحمل دوماً المعلومات المحاسبية قيماً مضافة مفيدة لمتخذي القرارات ومن أجل المحافظة على هذا التوجه تسارعت الهيئات المحاسبية إلى وضع خصائص محددة يلزم أن تتصل بها المعلومات المحاسبية لكي تحافظ على إمدادها للمستفيد بالمعلومات المفيدة.

كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والملائمة و الموثوقية والمقارنة كلما تمتعت التقارير المالية بجودة عالية.

ومن أهم تلك الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB):

1-خاصية ملائمة المعلومات:

يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من إنتاجها ،أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية للشركة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية للشركة أو تغييرها.

وأن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرار المتخذ، ويجب أن تكون مؤثرة في القرار ، قد تتوفر معلومات ولكنها غير مؤثرة في القرار هنا تعتبر غير ملاءمة لمثل هذه القرارات ،وتساعد المعلومات الملاءمة متخذي القرارات على عمل

تنبؤات مستقبلية وتحديد الوضع، بناءً علي المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر،وأن تعبر المعلومات بصدق عن الأحداث والظواهر التي وقعت.

الملائمة تتكون من ثلاث عناصر:

- أن يكون تغذية عكسية بمعني أن تمكن متخذي القرار من تقييم صحة ودقة قراراتهم السابقة.
- توفر المعلومات بالوقت المناسب ، حيث متخذ القرار لا يملك وقت لانهائي في اتخاذ قراراته، ويجب توفر المعلومات وقت الحاجة بسرعة.
- أن يكون للمعلومات قيمة تنبؤيه ، بحيث المستخدمين يستطيعون عمل تنبؤات مستقبلية مبنية على المعلومات المتاحة.

2-خاصية الثقة (التمثيل الصادق):

يفترض أن تتصف المعلومات المحاسبية المُنتجة بدرجة عالية من الثقة، ويتفق جل علماء المحاسبة أنه يقتضي للرقي بدرجة الثقة بالمعلومة أن تكون خالية من الأخطاء المتعمدة،و أن لا تكون منحازة ولا تتأثر بسلوك وطباع منتجها.

تشير هذه الخاصية الى درجة اعتماد متخذ القرار على المعلومات المتوفرة في التقارير المحاسبية، فهي تشير إلى درجة ثقة واطمئنان متخذ القرار بصحة المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية،وتزداد درجة الثقة والاطمئنان بالمعلومات المحاسبية اذا كانت قابلة للتحقيق وخالية من التحيز والأخطاء ، فمن البديهي أن تكون المعلومات المدققة من قبل طرف خارجي أكثر مصداقية من المعلومات غير المدققة أو المدققة من طرف داخلي، وتتحقق هذه الخاصية عند خلو المعلومات من الأخطاء المقصودة و الغير مقصودة.

وتتكون هذه الخاصية من ثلاث مقومات :

1. الصدق التعبير عن الظواهر.
2. إمكانية التثبت من المعلومات.
3. حياد المعلومات.

3-خاصية القابلية للفهم :

أن يتم في المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي التقارير المالية بشكل سلسل واضح ومفهوم وأن تخلو المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية من التعقيد، وأن تتلاءم مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي التقارير المالية،وهناك أطراف عديدة تستخدم التقارير المالية، ولكن هذا لا يعني أن يتم تبسيط المعلومات المحاسبية لدرجة تفقدها مصداقيتها ومهنية المعُد لها .

إنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ،كما لديهم الرغبة في دارسة المعلومات بقدر معقول من العناية يجب على من يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكون على علم من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

4خاصية القابلية للمقارنة:

أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة ،وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية،وعادة تتم هذه المقارنات بين نتائج الفترات لنفس الوحدة المحاسبية أو المقارنة بين نتائج الوحدات المحاسبية المختلفة

لكي تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار يجب أن تسمح بإجراء المقارنات في نفس القطاع أو الصناعة ،حيث يسمح ذلك بالوقوف على الوضع الحقيقي للشركة مقارنة مع القطاع الذي تعمل فيه ،و تحديد الفجوة بين أداء الشركة و القطاع الذي تعمل فيه، بحيث يتم تحديد أسباب تفوق أداء القطاع على أداء الشركة في حالة التراجع ،وتحديد أسباب التفوق في حالة أداء الشركة أعلى من أداء القطاع.[1]

***المشاكل ولمحددات لاستخدام الخصائص النوعية :**

1.احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملائمة و الموثوقية) اذ لا يوجد توافق بين الملائمة و المعلومات ودرجة الموثوقية بها ، فمثلا قد ترفض معلومة معينة و تقبل اذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة ، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة ولخلوها من التحيز إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة لان تلك أرقام أقل ارتباطا او تمثلا للواقع الحالي .

2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنيا لا تملك قدرة التنبؤية عالية كما في أرقام التكلفة التاريخية كذلك فإن السرعة في أعداد المعلومات غالبا ما تكون عمى حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3 .ليس كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر مفيدة ، لأنها قد تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اعتبار مستوى الأهمية)، أن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفة أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

[1] محمد حيدر موسى شعت ، مرجع السابق ص ، ص47- 49

4. كذلك قد تكون تكلفة الأصول على المعلومات اكبر من العائد المتوقع منيا (اختبار التكلفة / العائد) فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، إن القاعدة العامة في ما يتعمق باختبار محدد العائد والتكلفة هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فان الشركة تتكبد الخسائر عند الإفصاح عن تلك المعلومة وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها[1]

1. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا انه يواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار إلي يواجها على الرغم من أن المعلومات

ينبغي ان تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السيولة التي تتميز بها المعلومات المنشورة ، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعاليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب ، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6.بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار ، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية هو مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي آلية هذه الشركة ، إلا إن عملية المقارنة المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات بسياسة التماثل أو الاتفاق وعدم تغير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير ذلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة لهذا التغيير على الوضع المالي نتيجة النشاط لمشركة ذات العلاقة.

[1] القاض زاًدة، المرجع السابق ذكره، 2001 م ، ص72

2/أهداف التقارير المالية:

يحدد البيان الصادر s f a c no . ثلاثة أهداف للتقارير المالية:

الهدف الأول:

هو تقييم المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات التجارية والاقتصادية ، وينقسم مستخدمو المعلومات المالية إلى فئات داخلية وخارجية حيث تشمل الفئات الداخلية الإدارية والمدى أكثر تفصيلا عن تلك المتاحة للاستخدام بواسطة الأطراف الخارجية ، ويشمل المستخدمين الخارجيين كل من هؤلاء الإفراد الذين في منشأة الأعمال ، وكذلك أولئك الذين في مصلحة اقتصادية مباشرة في منشأة الأعمال ، وكذلك الذين في مصلحة غير مباشرة، لأنهم يؤثرون على هؤلاء الأفراد ذوي المصلحة المباشرة أو يمثلونهم، ويشمل هؤلاء المستخدمون كل من الملاك والموردين والمقرضين والمستثمرين والدائنين المحملين والعاملين والعملاء والمحللين والمستشارين الاقتصاديين الماليين والسماسرة المؤمن لديهم بورصات الأوراق المالية و المحالين الاقتصاديين والسلطات الضريبية والسلطات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية وأجهزة التقارير والاتحادات العمالية والنقابات والباحثين في مجال الأعمال والمدرسين والطلاب والجمهور.

يلاحظ إن البيان S f a c 1 موجه لمغرض العام للتقارير المالية الخارجية لمنشأة المعلومات في توصيل المعلومات اللازمة لتقييم القدرة على توليد تدفقات نقدية مناسبة ويتم التركيز على احتياجات المستخدمين الخارجين لأنه يوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات المالية التي يحتاجون إليها من المنشأة من ثم لا يجد المستخدمين الخارجيين سوى الاعتماد على المعلومات التي تقدمها إليهم الإدارة.[1]

الهدف الثاني:

هو توفير معلومات مفهومة تساعد المستثمرين والدائنين على التنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة حيث يحصل المستثمرين والدائنين على المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأن

التوقعات على التدفقات النقدية تؤثر في قدرة المنشأة على سداد الفواتير والتوزيعات التي

[1] مدما ابراهيم ، محمد مكي،مرجع سابق ذكره ،ص18

تؤثر بدوره ا على الأسعار السوقية لأسهم المنشأة وسنداتها.

الهدف الثالث

هو توفير المعلومات المتصلة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد (الالتزامات) وأثار الصفقات الأحداث والظروف التي تغير الموارد والمطالبات عمى الموارد.

أهداف التقارير المالية والقوائم المالية:

تهدف التقارير المالية إلى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقدرات تلك التطورات الاقتصادية إلى ضرورة معرفة أهدافها حيث تعتبر من أهم المصادر التي يعتمد عليها في الأسواق المالية عند ضرورة الاستثمارية ، كما حددت لجنة المنبثقة من المحاسبين القانونيين الأمريكي 1971 م أهداف التقارير والقوائم المالية في اثني عشر هدفا يتكون من مجموعها هيكل متسع لو عدة مستويات لهذه الأهداف ويمكن ذكرها في الأتي :

1 .توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2.خدمة الطائفة التي ليس لها السلطة والقدرة و الإمكانية على طلب المعلومات.

3.توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من اجل إعداد التنبؤات والمقارنات وتقسيم التدفقات النقدية المتوقعة.

4.إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التسويات والمقارنات وتقييم مقدرة المنشأة عمى تحقيق الدخل.

5.توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة.

6.توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العملات والأحداث التي تساعد على التنبؤ المقارنة والتقييم لقدرة المنشأة[1].

7.تقييم قائمة المركز المالي التي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم لمقدرة الإدارية للمنشأة.

[1]عصام الدين متولي ، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال من مصر والسودان ، مطابع السودان لمعلمة المحدودة ،2004، ص 134 - 135

8. تقييم قائمة الدخل الدوري بالشكل الذي يمكن الاعتماد عليها في إعداد التنبؤات والمقارنات وتقييم قدرة المنشأة في تحقيق الدخل في المستقبل.

9 .تقديم قائمة بالنشاط المالي تمكن من الاستفادة منيا في عمل التنبؤات والمقارنات وتقييم المقدرة الإدارية للمنشأة

10 .تقديم قائمة لتقديرات المالية المتعمقة بالمستقبل.

11 .في الأجهزة الحكومية والمنشأة توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية ومدى فعالية الإدارة في تحقيق أهداف التنظيم.

12. التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشاة والتي يكون ليا تأثير واضح .

مما سبق نستخلص أن هذه الأهداف جميعها تحقق الأهداف المالية والمستقبلية للمنشأة وتنسجم مع أهداف التقارير المالية الشاملة لذلك يتفق معها.

الشكل رقم (5.1): يمثل الأهداف من القوائم المالية :

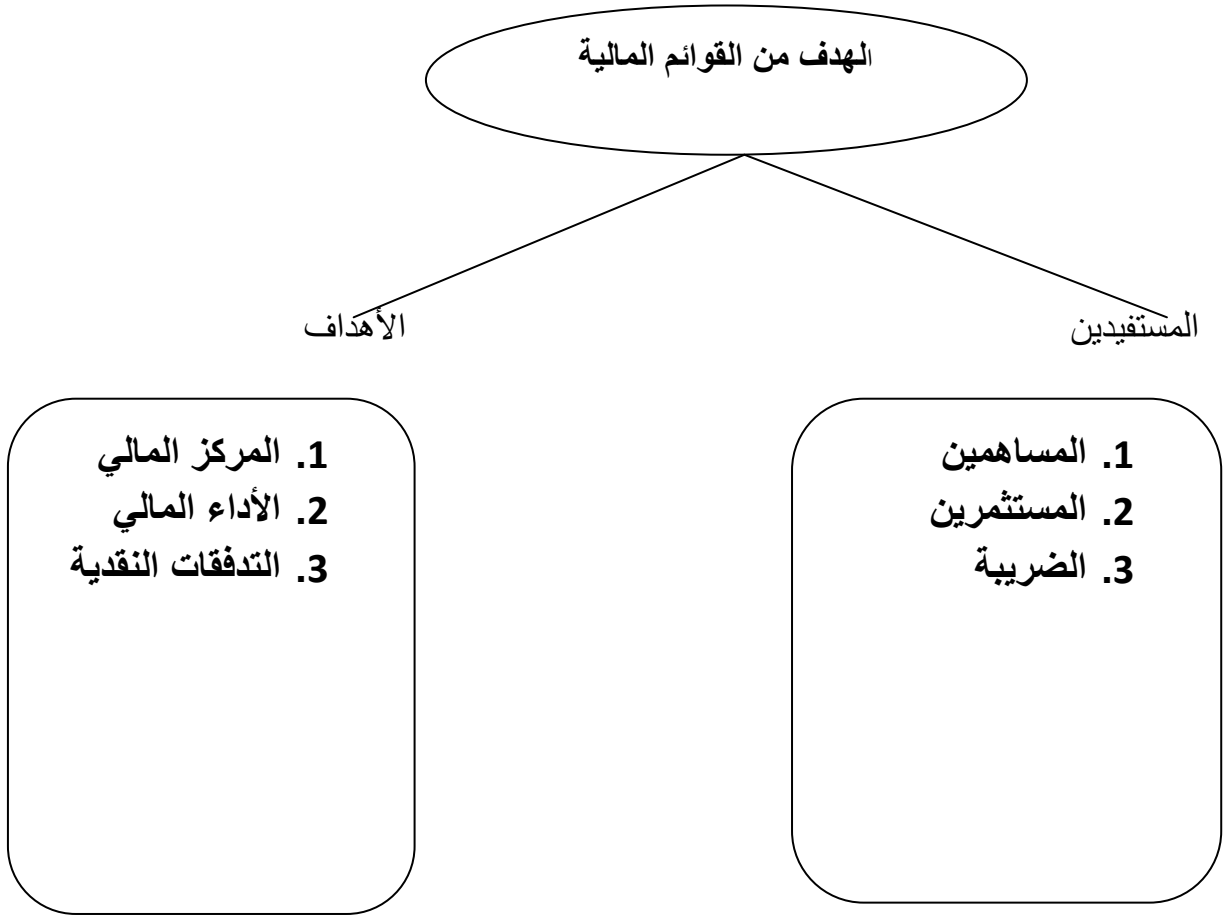

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع سابق ذكره ، عصام الدين متوالي

- **استخدام الحاسب الآلي في إعداد وكتابة التقارير:**

نظرا لأهمية التقارير كوظيفة من وظائف العلمية الإدارية لابد من إيجاد وسيلة لتطوير استخدام هذه الوظيفة بحيث تؤدي بفعالية وكفاءة لتحقيق الهدف الذي وضعت من اجله.

وذلك بان يقوم الموظف المستخدم للتقارير بتأكيد مهاراته و وقدراته و في هذا المجال ولا يكفيه أن يتزود بالمعلومات والمعارف حول هذه الوظيفية فقط بل أن يكسب مهارات استخدام الحاسوب في كتابة التقارير التي يعدها، و أفضل طريقة هي الدخول إلي جهاز الحاسوب وأمنه من أمر إلى أمر LETTER SEND FAXES بحيث يستطيع استخدام النماذج المختلفة من التقارير والمذكرات والرسائل والفاكسات المختلفة ليسهل عملية إعداد التقرير المطلوب وكذلك باستخدام نماذج العمل المختلفة كالنماذج المالية والمحاسبية الموجودة على الحاسوب [1].

كذلك يستطيع أي موظف معد للتقرير أن يطبع تقريره وينسق و بحيث يكون مستوفيا الشروط الشاملة والموضوعية للتقرير الفعال ويرسله إلى الجهة المعنية وحفظ النسخ المطلوبة منه إلكترونيا دون استخدام الكم الهائل من الأوراق في إعداد المسودات ومن ثم طباعتها وتدقيقها وإخراج النسخة النهائية و إرسالها إلى المعني نسخ ورقية منيا.

يستطيع كذلك الموظف أن يدخل إلى الأمر PRESENTATION لتحضير شفافيات معينة لعرضها أثناء الجلسة التي سيعرض بها تقريره وذلك باستخراج(POWER POINT)

[1] عصام الدين متولي ، المرجع السابق ذكره، ص135

- **فوائد استخدام الحاسوب في إعداد وكتابة التقرير:**

1توفير الوقت والجيد عمى الموظف المسئول.

2السرعة في اتخاذ القرارات لوجود بيانات ومعلومات حين الطلب.

3 السرعة في إعداد النماذج المختلفة وكتابة الرسائل والمذكرات لوجوده ا جاهزة على الحاسوب وليس على معد المال وذلك لإمكانية طباعتها وتدقيقها و إرسالها وحفظها إلكترونيا.

3 / **فئات مستخدمي التقارير المالية**: (المستثمرين الحاليون،المقرضون الحاليون والمرتقبون، اهتمامات الموردين والعملاء و العاملين).

ينظر للمستثمرين الحاليين الى التقارير المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم من حيث استمرارية حيازتهم للحقوق التي يمتلكونها في المنشأة.

-كذلك المقرضون الحاليون والمرتقبون ينظرون الى التقارير المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم على فهم أوضاع المنشأة من حيث منح الائتمان والضمانات و شروط السداد وتواريخ الاستحقاق بمعني تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية تضمن لهم حقوقهم.

-تنصب اهتمامات الموردين والعملاء والعاملين،حول مدى ربحية علاقاتهم الحالية والمرتقبة مع المنشأة،وقدرة المنشأة على الاستمرار في تحقيق احتياجات هذه الفئات وتوليد تدفقات نقدية وضمان إستمراريتها.

3. محدودية المعلومات التي توفرها التقارير المالية :

-التقارير المالية لا يمكنها توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات والإحداث .

- المعلومات تتعلق بالأحداث تاريخية وقعت فعلا تستوجب الإجراء التحليلات بشأنها .

-ليس بمقدور المحاسبة الفصل بين الأداء المنشأة وأداء الإدارة .

- التقارير المالية ذات الغرض العام لا توفر معلومات عن المتغيرات التي لا يمكن قياس اثارها المالية.

المطلب الثالث : أنواع التقارير المالية

يمكن تقسيم القوائم المالية الى قسمين أحدهما يتعلق بنتيجة أعمال المنشآت لفترة زمنية معينة ويتم وذلك باستخدام قائمة الدخل والأخر يتعلق بالمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة لبيان موجوداتها والتزاماته اتجاه الغير و يتم ذلك باستخدام قائمة المركز المالي أو ما يسمي بالميزانية العمومية ،وتشمل :

1.**قائمة المركز المالي** :هي عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداتها والتزاماته اتجاه الغير ،كما يبين حقوق ملاكها في لحظة معينة ،وهي أحد متطلبات معيار العرض والإفصاح الذي يحك إعداد التقارير المالية وتتكون قائمة المركز المالي من ثلاث عناصر رئيسية هي:

الأصول :وهي حقوق وممتلكات المنشأة وأي مورد تسيطر عليها لمنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة. وتنقسم الى:

-الأصول المتداولة :القابلة للتحويل الى نقدية والاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن (النقدية، المدينون، الاستثمارات قصيرة الأجل ،المخزون .)

-الأصول الثابتة: وهي الأصول تمتلكها المنشأة بغرض استخدامها في العمل والإنتاج وليس بقصد إعادة بيعها وتتضمن(الأراضي،المباني،الأثاث، الآلات،السيارات،الأجهزة.)

-الأصول الغير ملموسة: يتمثل في ما دفعته المنشأة أو التزم تدفعه للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس مثل (شهرة المحل ،حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية.)

الخصوم(الالتزامات) :هي عبارة الالتزام اتجاه الغير، تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية .وتنقسم الخصوم الى قسمين هما:

-خصوم متداولة(قصيرة الأجل): الالتزامات التي يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة تمثل غالباً سنة مالية وتتضمن (الدائنون ، أوراق الدفع ، قروض قصيرة الأجل ، مصاريف مستحقة،ايرادات محصلة مقدمًا).

خصوم طويلة الاجل :التي يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة ،فهي الالتزامات التي لا يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة ومن أهم العناصر التي تتضمنها(السندات،قروض طويلة الأجل.

حق الملكية :هي عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة أيه يحق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات ،وتتكون من رأس المال وأي أرباح متراكمة لدى المنشأة ويعبر عنها بصافي الأصول .

وتتكون معادلة الميزانية كالتالي:

(الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)

- ✓ **قائمة الدخل :**عبارة عن تقرير أو قائمة تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة، تهدف الى توفير معلومات مفيدة تساعد المستخدمين في التعرف القدرة الربحية والكسبية لموحدة المحاسبية وتتميز بسهولة قراءتها واستيعابها من القارئ العادي لأنها تعد في صورة تقرير من جانب واحد يخلو من الرموز والمصطلحات المحاسبية ،كما أن قياس صافي الدخل في المنشآت التجارية لا يختلف عما هو في المنشآت الخدمية من حيث المفهوم لأنهما يستندان الى مبدأ المقابلة ،مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

وتتكون قائمة الدخل من:

- الإيرادات :عبارة عن الأصول التي تحصل عليها المنشأة مقابل تقديم الخدمات أو السلع التي تمثل النشاط الرئيسي للمنشأة.
- المصروفات : الأصول المستخدمة مقابل تقديم السلع والخدمات مثل (رواتب الموظفين، الإيجار، مصروف الكهرباء، الاستهلاك ،المصروفات الإدارية.)
- صافي الدخل أوصافي الخسارة :المنشأة صافي الدخل (الربح)عندما تزيد الايرادات عن المصروفات

✓ **قائمة التدفقات النقدية :** توضح مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية،وتوضح رصيد النقدية بداية الفترة ونهايتها وتصنف المعلومات الى :

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية .

✓ **قائمة الإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية: :** تشمل جداول إضافية أو معلومات مبنية أو مشتقة من تلك القوائم السابقة وتقارير لا تتضمنها التقارير السابقة،ومن الأمثلة (المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغير الأسعار) وأيضا تقارير المديرين وتصريحات مجلس الإدارة و التحليل والنقاش التي تطرحها لإدارة،أو معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود الميزانية وقائمة الدخل ،وكذلك المخاطر وعد التأكد التي تؤثر على المنشأة وأي موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية مثل احتياطات المعادن.[1]

ثالثاً: مكونات التقارير المالية

تحتوي التقارير المالية عمى القوائم المالية الأساسية والتي تعتبر عصب التقارير المالية وهي وسائل أساسية تتضمن معلومات يراد إيصالها إلى الأطراف الميتمة من خارج المنشأة بالإضافة إلى أنيا تحتوي على معلومات أخرى غير المدونة في الدفاتر المحاسبية عمماً أن القوائم المالية تعد بموجب القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً، فالقوائم المالية تزود الميتمين معلومات.

- الميزانية الختامية و معلومات عن الوضع المالي للمنشأة (مصادر واستخدامات الأموال)
- معلومات عن الدخل والأرباح.
- معلومات عن التغيرات التي تطرأ عمى قيمة أسهم الملاك.
- تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على معلومات يمكن الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من النظام المحاسبي لدى المنشأة وهذه المعلومات غالباً ما تكون حول المشاريع الجديدة، الالتزامات، الأرباح، مصادر التمويل، النشاط الإنتاجي

[1] محمد حيدر موسى شعت ، مرجع السابق ذكره، ص ص 43

والتسويقي والعوامل التي تؤثر به مستقبلاً، إضافة إلى ذلك فإن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مدقق الحسابات.

- تدقق القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات في حين أن التقارير المالية تعد من قبل الإدارة وتراجع مراجعة دقيقة.

و بالنسبة لطبيعة المعلومات الواجب توصل إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية فهي تتخذ أشكالاً مختلفة وتتعلق بمواضيع عديدة فقد تكون معلومات مالية وغير مالية ونشرات أو تقارير

مجلس الإدارة، إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة ووصف الخطط والتوقعات،

وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع المنشأة، في نطاق المحيط الذي تنشط فيه.

كما القوائم المالية التالية: قائمة الدخل الشامل، وقائمة المركز تشمل التقارير المالية الأساسية عادة المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكذلك الإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية المرفقة بتلك القوائم. كما تتضمن أيضاً تقرير مجلس الإدارة، وتقرير الحسابات، وتقرير الإدارة التنفيذية

القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية ونتيجة نشاط المشروع خلال فترة معينة، بالإضافة إلى المركز المالي والتغيرات أساساً إلى المساهمين (مالك المشروع) التي حدثت عن هذه الفترة. والقوائم المالية موجهة وكذلك فئات أخرى من المستفيدين تعتمد عليه عند اتخاذ القرارات الاقتصادية مثال الدائنين والبنوك غيرهم

تقرير مدقق الحسابات: يتضمن تقرير مدقق الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدي دقة المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة.

مالية معينة وعلى ذلك يجب أن يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والى عدم وجود تغير في هذه المبادئ من فترة مالية إلى أخرى بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم دليلاً على صدق المالية للمستفيدين منها، هذا ويعتبر تقرير مدقق الحسابات النظيف"غير المتحفظ " المعلومات في القوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية إلى اطمئنان المحمل المالي في استخدام هذه المعلومات لعرض التحميل المالي، تنبع أهمية التقرير في درجة الثقة التي يضفيها على القوائم المالية المنشورة التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لهذا ألزمت التشريعات المختلفة الشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تكون هذه القوائم مصاحبة لتقرير مدقق الحسابات

تقرير مجلس الإدارة :[1]

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي للتسويق كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشأة الشركة في المستقبل . وتقرير مجلس الإدارة بهذا المعنى لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحمل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما أن المعلومات الواردة تخضع لمراجعة مدقق الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير عمل بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذو القرارات الاقتصادية، كما يغطي دور الإدارة ومسؤوليتها عن دقة القوائم المالية ونزاهتها، سيولة الشركة، مصادرها التمويلية، نتائج أعمالها، فالهدف من هذا التقرير هو تعزيز مسؤولية الإدارة عن النظام المالي لمشركة ونظام الرقابة الداخلية فيها، الدور المشترك لكل من مجلس الإدارة والمدراء والمدقق في إعداد القوائم المالية.

[1] زكرٌيا، نائلة استخدام التقاريٌر الماليٌة لتقٌيم الشركات بغرض الاستثمار - دراسة تطبقه، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلٌية الاقتصاد، دمشق، سورٌيا ، ص32- 42

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب ، التي يمكن من طريقيها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشأ بصورة تمكن من تحقيق الأهداف الإدارية. فمن خلال هذا النظام يتم تحويل العمليات الاقتصادية المثبتة في المستندات سواء داخلية او خارجية في صورة قيم؛ ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف التحليلية في ضوء قواعد وأصول محددة بهدف التوصل الي معلومات علي شكل تقارير محاسبية علي فترات متعاقبة لاستخدامها في أغراض مختلفة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.كما يتيح نظام المعلومات ، سيولة العمليات داخل المنشأة والتنسيق بين انقسامها ، حاجة الإدارة للمعلومات عن انجاز الأعمال اليومية ، وفي اتخاذها القرارات التشغيلية قصيرة المدى، والتخطيط طويل الأجل . كما يوفر المعلومات للإدارة علي شكل تقارير و تنبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز الأعمال والتدفقات النقدية[1].

تعد التقارير المالية الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الى المستفيدين ، وهذه التقارير هي أداء الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبية والمستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجيا ، لذلك تتعمق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير و ملائمتها للمستخدم ، حيث ان الوظيفة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية هي تقديم المعلومات اللازمة لمستخدميها عند اتخاذ قراراتهم او إصدار إحكامهم ، ومن شأن ذلك ان يقضي على هذا النظام عبء توفير المعلومات المناسبة لمختلف متخذي القرارات على قدر كافي من الملائمة والموضوعية. كما ان الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات وتقديمها الى المستخدمين داخل المنظمة وخارجيا ، ولذلك لمساعدتهم في اداء مهامهم ، وعلى ذلك فأن نظم المعلومات المحاسبية يجب ان تصمم بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

-ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المنظمة بوسائل وأدوات تحقيقها ، وتتمثل هذه الوسائل في التقارير المالية والموازنات المالية والمعايير بالإضافة الى التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

-عرض وتحميل نتائج أنشطة برامج المنظمة بحيث يتمكن متخذو القرارات في المنظمة من تقويم أداء الأنشطة المختلفة. بناء على ذلك فأن نظام المعلومات المحاسبية بمكونات و من سجلات ومستندات وأجهزة

[1]، محمد مطر ،و السيوطي موسى، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الثانية،2008 ،ص120

تعتبر وسيمة لا نتاج المعلومات ، والتي يتم عرضيا غالبا بواسطة التقارير المالية.
من خلال عرضنا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية ، تبين لنا ان أهم الخصائص التي يجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية لكي تكون فاعلة و كفؤة هي إنتاج معلومات ذات منفعة لمتخذي القرار والتي لا تكون إلا لتوفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تضمنيا التقارير المالية الصادرة عنها .
حيث أشار FASB إلا أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان
تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرار ، ان الخواص التي تفرق
المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) من المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة
والمصداقية مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها.
وبناء على ما تقدم فأننا نستطيع التأكد عمى وجود علاقة طردية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية وتحقق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنيا ، حيث تعتبر جودة المعلومات المحاسبية التي تضمنيا التقارير المالية من أهم العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى فعالية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة

العلاقة بين الكفاءة الاستثمار وجودة التقارير المالية

تكمل العلاقة في مدى صدق وصحة و ملاءمة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للشركات، ومدى الثبات والاستقرار في معدلات نمو الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة، والذي يؤدي الى تخفيض حالة عد التأكد وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وخفض تكاليف التمويل، مما يزيد من قدرة متخذي القرارات في التقدير الصحيح والدقيق للإيرادات وأيضا لمتدفقات النقدية المتوقعة، وهذا يساعد على زيادة قدرة الإدارة في تحديد الاختيارات الاستثمارية المناسبة واختيار أفضل ، مما يساهم في زيادة كفاءة الاستثمار[1]
ان طبيعة المعلومات ودرجة مصداقيتها وتطبيقها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية التي تتضمنها تقارير الشركات عن نشاطاتها ستلعب دوراً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين وخاصة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ويحسب من اختيار قراراتي للمشروع دون حدوث شيء وسيزيد من درجة المنافسة للشركة مما يعتبر كفاءة الاستثمار .
تساعد زيادة جودة التقارير المالية على خفض مشاكل المعلومات، وبالتالي زيادة

[1]، محمد مطر ،و السيوطي موسى، مرجع سابق ذكره ، ص121

ثقة المستثمرين، مما يدع قدرة الشركة عمى زيادة استثمارات و اقتراض أقل من الشركات الأخرى التي تتميز بجودة تقارير منخفضة وه ذا يعمل عمى زيادة كفاءة الاستثمار

المبحث الثاني : طبيعة النظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

وضح (EL-MAHDY & PARK, 2014ا)ان تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية هو دائما جزءا من مهام لجان التدقيق في المؤسسة وذلك من خلال المدققين الداخليين وفقا لما ذكره AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTAICPA على الحصول اجل من ولذلك

نظام رقابة داخلية فعال وموثوق به البد من تحديد نطاق وطبيعة عمليات التدقيق. وبما ان التدقيق الداخلي له دور في تقديم تقارير تعتمد عليها لجان التدقيق فهذا يعني ان عملية المحافظة على أموال المنشأة ومعرفة كفاءة استخدام تلك الأموال والتي ترتبط باستقرار وتطور المنشأة هي من واجبات المدقق الداخلي . بينما وضحMIHAELA, IULIAN, 2012

ان المدققين يلعبون دورا مهما في المؤسسة ويحققون وظيفة اجتماعية تتمثل بإعطاء الرأي حول صحة البيانات المالية أن تكو ين لجان التدقيق جاء لمراجعة جوانب القصور أو

المشاكل التي أدت إلى ضعف الثقة بالنظام الرقابي في الشركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية والشك المهني فى استقلال المراجع الخارجي ، الأمر الذي نتج عنه ظهور حالات الإفلاس والفشل المالي في هذه الدول.[1]

[1] المطارنة، خالد عطا اهلايو جليل ، مدمالمنصور ، أخلاقيات الأعمال والمسؤوليات الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية ، المؤتمر الثاني لكلية إدارة الأعمال بعنوان : الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الاعمال التنظيمية ، 2013، ص939

العوامل المؤثرة على التقارير المالية:

من الأهمية بمكان فهم العوامل المؤثرة على طبيعة ومحتوى التقارير المالية وذلك لتقدير مدى سالمة وجودة المعلومات المالية المحاسبية المعروضة ضمنها. وسيتم فيما يلي مناقشة أهم العوامل الرئيسية المؤثرة؛ وهي:

معايير إعداد التقارير المالية: تعرف على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية الموثوقة والصادرة عن هيئات أو مجالس مكلفة بوضع المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASBو تلتزم المنشات بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، و تبين كيفية جمع و عرض المعلومات، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المساعدة

"مجموعات من القواعد والاتفاقيات والمقاييس و الإجراءات المقبولة على نطاق واسع للتقرير عن المعلومات المالية على النحو المحدد من قبل المهنيين والهيئات على سبيل المثال مجلس معايير المحاسبة المالية FASB "

دفع التطور الاقتصادي و تزايد عولمة الأسواق المالية والشركات إلى ضرورة إيجاد أرضية موحدة، تجمع العمل المحاسبي، وتتمثل في توحيد معايير إعداد التقارير المالية، وعليه حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أهدافه في تطوير مجموعة وحيدة من معايير إعداد التقارير المالية المقبولة عموماً العالية الجودة والقابلة للفهم والنفاذ عالمياً والمبنية على مبادئ محددة بوضوح، وكذلك تعزيز وتسهيل التبني والاستخدام والتطبيق الصارم.

المطلب الأول : مستخدمي التقارير المالية

أصبح وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة حالياً في تحديد أهداف المحاسبة،لان الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير.

وتنقسم مستخدمي التقارير إلي ثلاث فئات وهي[1]:

1. مستخدمين داخل المنشأة :استخدامات تتعلق بإدارة المنشأة وتدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الإدارية ،وهي استخدامات محدودة ومعروفة و إدارة المنشأة لها السلطة الحصول على ما يلزمها من المعلومات في الوقت والقدر والتفصيل اللازم .
2. مستخدمين خارج المنشأة لهم سلطة في طلبيها :تكون لهم احتياجات متخصصة من المعلومات في نفس الوقت لدي القدرة على الحصول على هذه المعلومات من أمثلتها (الضرائب، البنوك التي تقد قروضا أو تسهيلات ائتمانية ،السلطات المشرفة على سوق تداول الأوراق، النقابات ،الجهات الحكومية المنظمة للأسواق
3. مستخدمين خارج المنشأة ليس لديهم سلطة في طلبيها: تلك المجموعة التي لا تتوفر لديهم السلطة لكي تملي احتياجاتها من المعلومات على الإدارة ،وتعتبر التقارير التي تصدرها الإدارة هي المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجونها عن المنشأة.

وقسمت أيضا الى المستخدمون وحاجاتي من المعلومات الى:

أ. المستثمرون :يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها ،أنهم يحتجون لمعلومات تعيني على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المستثمرين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

ب. الموظفون :يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة علي دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل

[1]شاهين علي عبد الله ، مرجع السابق ذكره، ص ،ص93

ج. المقرضون :يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما اذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

د. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون :يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إذا ما كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق،ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

- ✓ **العملاء:**

يهتمالعملاءبالمعلوماتالمتعلقةباستمراريةالمنشأة،خصوصاًعندمايكونلهمارتباططويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

6.الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها :يطلبون المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية،وتستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي وغيرها.

7.الجمهور :تؤثر على قرار الجمهور بطريقة مختلفة،قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطريقة مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.

المطلب الثاني :دور لجان التدقيق

تعريف لجان التدقيق : لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة ،ليس لها سلطة اتخاذ القرارات وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة ،وغالبا ما يوصف عملها باستخدام كلمات ذات طابع ومفهوم عام،وبالرغم من أنها تقوم بدور رقابي ولكن دورها الرئيسي يبقي استشاري، دون أن يحق لها أن توجه تقاريرها الى المساهمين.

لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة ،حيث تتكون من أعضاء غير تنفيذيين ،حجمها ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء، تتوفر لدى بعضهم خبرة مالية، تعمل كحلقة الوصل بين الإدارة و المدقق الداخلي والخارجي ومسئوليتها تتمثل في فحص التقارير المالية المرحلية والسنوية، كذلك التأكد من مدى فاعلية إجراءات كلا من التدقيق الداخلي والخارجي[1].

[1]المطارنة غسان فلاح ،مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصرة ، طبعة الأولى ، عمان ، زمزم للنشر والتوزيع ، 2013، ص202

دور لجان التدقيق على نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر التدقيق الداخلي له دور في تقديم تقارير تعتمد عليها لجان التدقيق فهذا يعني أن عملية المحافظة على رأس الأموال المنشأة ومعرفة كفاءة استخدام تلك الأموال والتي ترتبط باستقرار وتطور المنشأة هي من واجبات المدقق الداخلي ،حيث يقع على عاتق لجان التدقيق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومناقشتها مع إدارة الشركة والقائمين بوظيفة التدقيق الداخلي،وتساعد في تعيين موظفي التدقيق الداخلي وترقيتهم وفقا لكفاءتهم ،وفحص نشاطات وأداء وظيفة الداخلي و مراجعتها و تحديد أتعابهم.

دور لجان التدقيق على جودة التقارير المالية:

تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة ، فهو مجودة التقارير المالية غموضا ،و لا يوجد اتقان عام علي مضمون ومحددات .هذا المصطلح ،الا انه يمكن القول بأن التقارير المالية التي تتسم بالجودة ،نتيجة لجودة جميع الأطراف منها الإدارة،المدققين ،المنظمات المهنية،فلا يمكن أن تتحقق الجودة وحدها دون تكامل الأطراف، بل يجب أن تتضمن ما يقوم به المدقق الخارجي والداخلي ولجان التدقيق لإضفاء المصداقية على التقارير المالية ،ففي النهاية تعمل كل من الإدارة التنفيذية و المدقق الخارجي ولجان

التدقيق على مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية،حيث يعد ذلك هو الهدف من الجودة في مجال التقرير المالي.

المطلب الثالث : اثر النظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

تعتبر البيانات المحاسبية هي نتائج أعمال المنشأة،تنشر على شكل قوائم مالية، لذلك تعتب تلك المعلومات هي المصدر الرئيسي للمستثمرين الخارجيين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة في الاستثمار بين الشركات، وان الضعف في تلك البيانات والقوائم يزيد من مخاوف المستثمرين وبالتالي يصعب اختيار الاستثمار في الشركة.

يعد نظام الرقابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية ، وأن المستثمرين بحاجة لمعرفة نتائج إجراء تقييم لمدى قوة هذا النظام ،وعلى الإدارة أن تعترف بمسئوليتها في المحافظة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وأنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسيا تقييم فاعلية الرقابة الداخلية، كذلك توفير تأكيدات مسئولة بالموافقة على العمليات المالية المعمول بواسطة إدارة المنشأة ومع هذا فان تقرير المدقق الخارجي يجب أن يتضمن نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية وعليه الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة و المدقق والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق.

تلعب إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة دورا هاماً في الحد من الأخطاء المقصودة و غير مقصودة ،ويتفاوت قوة نظام الرقابة الداخلية من شركة لأخر ه و يعتمد ذلك علي كبر حجم نشاطها وكفاءة الموظفين ومؤهلاتهم ،وتكمن أهمية الرقابة كما ذكرنا سابقا ليس فقط الاكتشاف الأخطاء والاختلاسات ،بل تلعب دورا رئيسيا في تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية، وجودة التقارير المالية

تؤثر في قرارات المستثمرين، لذلك وجود نظام رقابي قوي وفعال يقلل من اختبارات المدققين وتقليل الخوف لدي المستثمرين،لان المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تستخدم من قبل جهات عديدة الحكومة،الضرائب،المستثمرين ..الخ)لذلك يستدعي أن يتوفر فيها الجودة ،لضمان صحة القرارات المبنية على تلك المعلومات.

لذلك جاءت الدراسة لقياس أثر نظام الرقابة الداخلية بمكوناتها(البيئة الرقابية،الأنشطة الرقابية،

تقيم المخاطر،المعلومات والاتصال ،والمراقبة والضبط الداخلي)علي جودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق ،القابلية للفهم،والقابلية للمقارنة.)

خلاصة الفصل الثاني :

القوائم المالية تعتبر من أهم وسائل نقل المعلومات للعديد من المستخدمين المهتمين بالمؤسسة سواء كانوا داخلها أو خارجها، لذا فإن التدقيق الداخلي يلعب دورا مهما في زيادة مصداقية وموثوقية المعلومات الموجودة في القوائم المالية، عبر تحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، تأكد من العمل الحسن لنظام الرقابة الداخلية، تأكد من التطبيق حسن لسياسات المؤسسة، تحديد الأخطاء وتصحيحها قبل أن تحدث ضرر، تحديد حالات اختلاس والغش.

تمهيد:

سوف نتعرف من خلال بحثنا على مؤسسة اتصالات الجزائر على مستوى الوطني التي تقدم خدمة هاتف الفيكس والانترنيتADSL وعلى التدقيق الداخلي و علاقته بالقوائم المالية .

المبحث الأول : تعرف على مؤسسة .

يعد قطاع اتصالات الجزائر من أهم القطاعات الخدماتية التي تساهم في التنمية المستدامة ، باعتباره قطاع حيوي ، ويشهد تطورا ونمو وأفاق في جميع الإنحاء .

المطلب الأول: لمحة عامة حول المؤسسة .

بالنظرللتطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الاعلام والاتصال ، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999بالاصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000،جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات وتطبيقا لهذا المبدأ، تم انشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا و متعاملين ، احدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" وثانيهما بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر".

وفي اطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى ،حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSAT وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية .كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق في 2004 . وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005. وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة .وفي نفس الوقت ،تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم .

- ✓ **قانون 03/2000 وميلاد اتصالات الجزائر**

نص القرار 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكلفت بتسيير قطاع البريد . وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر ، اذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة.

لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات بعد أزيد من عاميين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال تبعت القرار 200/03،أصبحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003.

- ✓ **جانفي2003 الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر :**

كان على اتصالات حتى الفاتح من جانفي سنة لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته مند الاستقلال .لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد ، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم ليرحم ،فيه المنافسة شرسة البقاء فيها للأقوى و الاجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

المطلب الثاني : الأهداف والاطار القانوني لشركة اتصالات الجزائر

1/ الأهداف

ثلاث أهداف أساسية يعتمد عليها مجمع اتصالات الجزائر سطرت إدارة مجمع اتصالات الجزائر في برنامجها مند البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها الشركة

الشكل رقم (6.1): اهداف المؤسسة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وقد سمحت هذه الأهداف الثلاثة التي سطرتها اتصالات الجزائر ببقائها في الزيادة وجعلها المتعامل رقم واحد في سوق الاتصالات بالجزائر .

2/ الاطار القانوني

اتصالات الجزائر ، مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال تنشط في سوق الشبكة SPA السلكية واللاسلكية بالجزائر . تأسست وفق قانون 03/2000 المؤرخ في 05 أغسطس اوت سنة 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات ،فضلا عن قرار المجلس الوطني لمساهمات بتاريخ 01مارس2001الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق CNPE)الدولة(عليها اسم "اتصالات الجزائر ".وفق هذا المرسوم الي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات اسهم برأسمال اجتماعي دينار جزائري والمسجلة في مركز B020018083السجل التجاري يوم11ماي 2002 المقدر ب 61.275.180.000دج

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

الهيكل التنظيمي لمدقق العام : التدقيق الداخلي في مؤسسة اتصالات الجزائر له هيكل تنظيمي منفصل عن المديرية العملية ، فالمتحكم الوحيد في المدقق هو الرئيس المدير العام.

الشكل رقم (7.1): هيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

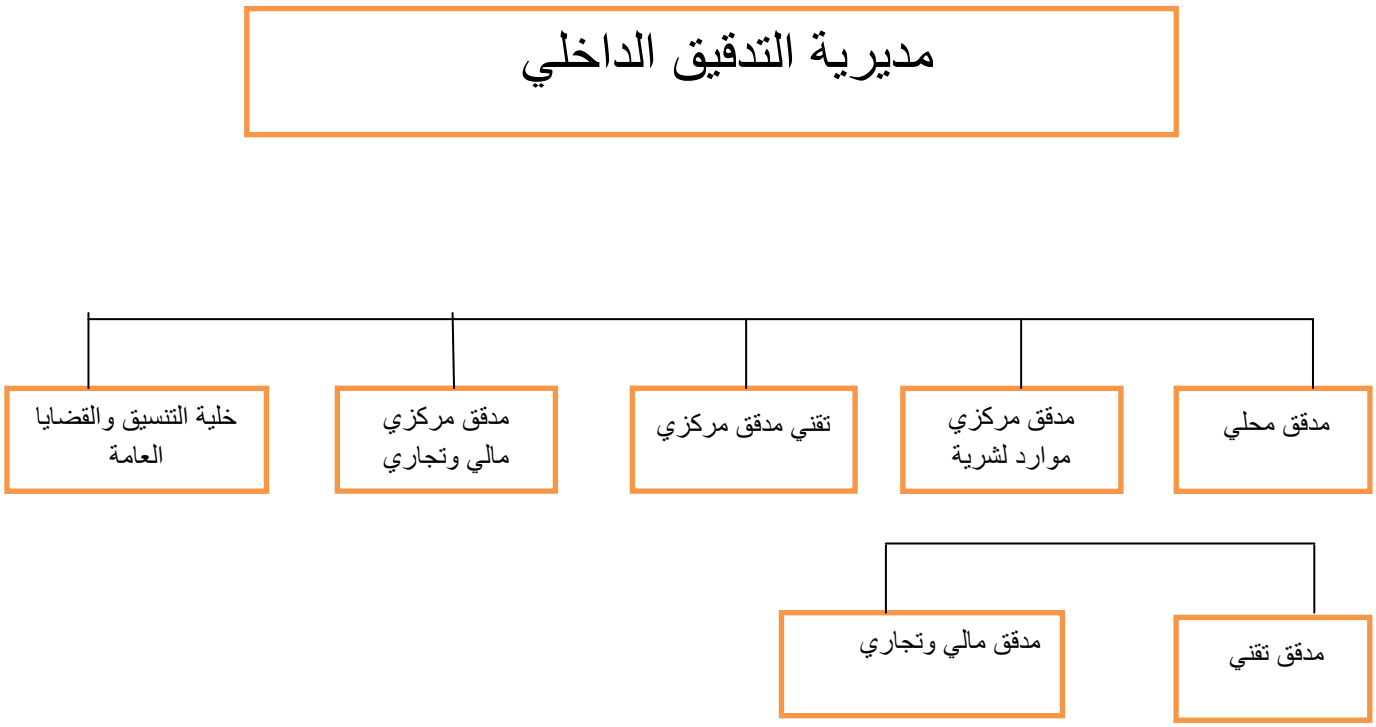

المصدر : الاتصالات الجزائر مستغانم

الشكل (5-1) :الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر مستغانم

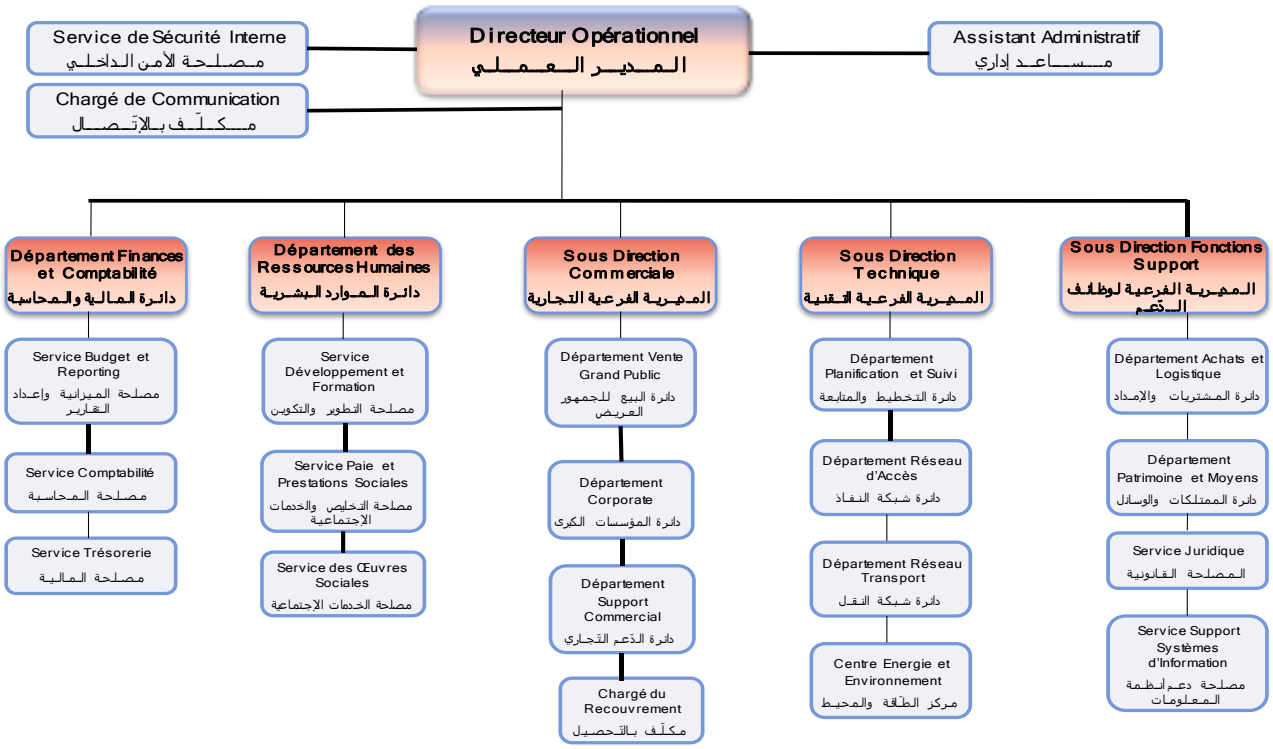

المصدر : اتصالات الجزائر مستغانم

المبحث الثاني : المدقق الداخلي في مؤسسة اتصالات الجزائر (مستغانم)

المهمات العادية: تتم في اطار برنامج سنوي معتمد من هيئة التدقيق العامة تمت الموافقة عليه في بداية كل سنة مالية من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ، وتتعلق بفحص جميع أنشطة هيئات الشركة .

بعثات لمرة واحدة: يقتصر هذا النوع من المهام بشكل عام على تحليل منطقة محددة للغاية ،ويتم برمجته بمبادرة من الإدارة العامة او مديرية التدقيق الداخلي .يمكن ان تكشف هذه الأنواع من المهمات عن أوجه الشذوذ او النواقص التي تمتد الى مجالات أخرى

المطلب الثاني :القواعد الأخلاقية لمدقق الخارجي

القواعد الأخلاقية : هي مجموعة الواجبات والالتزامات المفروضة على أعضاء مديرية التدقيق الداخلي، مثل حكم القانون تنطبق القواعد الأخلاقية بشكل مماثل على جميع الحالات كما يلتزم المدقق في قيامه بواجباته باحترام قواعد الاخلاق المنصوص عليها في الميثاق المذكور وهي:

1. **عدم الانحياز :** تقوم مديرية التدقيق الداخلي بعملها دون روح حزبية او تمييز او ازدراء لا يخدم هذا العمل أي المصلحة أخرى غير تلك المتعلقة بإظهار الحقيقة ، والبحث عن المعرفة الدقيقة ، وواقع الممارسات والمخاطر التي من المحتمل ان ترتبط بها في هذا المسعى لا تخضع لتأثير او ضغط من أي نوع .
2. **الموضوعية :** يجب على المدقق اظهار اعلى درجة من الموضوعية المهنية من خلال جمع وتقييم وإبلاغ المعلومات المتعلقة بالنشاط او العملية قيد المراجعة يقيم جميع العناصر ذات الصلة دون ان يتأثر في حمه.
3. **السرية :** يجب على المدقق احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها ، تقوم بالكشف عن هذه المعلومات فقط مع الاذونات المطلوبة ، مالم بتطلب ذلك التزام قانوني او مهني .
4. **الصرامة والمنهجية:** يستجيب عمل مديرية التدقيق الداخلي للشرعية والواقع وحدود الاختصاصات والصلاحيات الشرعية لا يمكن انجاز المهمات الا ضمن الحدود الصارمة للمتطلبات القانونية والتنظيمية .

المبحث الثالث : مراحل القيام بعملية التدقيق

وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ،يقوم المدقق بتنفيذ مخطط والذي من خلاله يشرع في عملية التدقيق ، في بداية يقوم المدقق بتحضير عملية التدقيق بإعطائها طابع رسمي وتسطير الأهداف وبرنامج العمل الواجب إتباعه حسب المعايير الدولي، وإعداد مذكرة.

المطلب الأول : مراحل القيام بعملية التدقيق الخارجي

لكي تحقق مهنة التدقيق الخارجي أهدافها بكفاءة وفاعلية فإنها تفرض على المدقق الخارجي اتباع ثلاث خطوات رئيسية تكمل كل منها الأخرى ، وتتمثل هذه الخطوات في ما يلي :

الخطوة الأولى : الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

تعتبر هذه الخطوة من اهم خطوات تنفيذ اعمال التدقيق الخارجي ،اذ انه ليس من الممكن تصور مهمة تدقيق في المؤسسة ، لذلك فان المدقق الخارجي يبدا انطلاقته في تنفيذ مهمته بالحصول على معرفة عامة حول المؤسسة محل التدقيق ،فعلى ضوء نتائج هذه الخطوة يحدد تفاصيل الخطوات اللاحقة.

الخطوة الثالثة: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يقوم المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية بهدف تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيه ، من ثم يقوم بإعداد تقرير بذلك وإبلاغ إدارة المؤسسة به ،وبعد لك يتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها بالإضافة الى معرفة أسباب التوصيات والمقترحات المرفوضة .

الخطوة الثالثة : فحص الحسابات والقوائم المالية

بعد ان ينتهي المدقق الخارجي من الدراسة والتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية ، يبدأ بفحص الحسابات والقوائم المالية ومدى التفصيل الوارد بها وهذا لضمان توفر الثقة في المعلومة المالية المقدمة والمستخدمة من الطرف المتعاملين الخارجيين.

المطلب الثاني : علاقة التقارير المالية بواقع نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة

ان نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تساهم في زيادة الثقة في القوائم المالية .

عمل المدقق الداخلي واهمية التقارير المالية في عمله

1* عمل المدقق الداخلي :

- **الفحص الميداني :** في هذه الخطوة يقوم المدقق الداخلي بالتواصل مع رؤساء المصالح بهدف مراقبة جميع الوثائق والسجلات والطلب المعلومات التي تساعد في عملية الرقابة .

كما يقومالمدقق المالي بتدوين الملاحظات بعد مرحلة من العمل الميداني .

- اعداد التقارير : بعد الانتهاء من الدراسة الميدانية يقوم المدقق المالي بكاتبة تقرير يخص العمل الميداني الي قام به وتنتهي هذه المرحلة بكتابة التقرير النهائي الذي يعبر عن الجهد المبذول حيث يقوم المدقق المالي بإرسال التقرير الى مدير العام حيث يقوم بدراسته ويتخذ القرارات والإجراءات المناسبة .

ولكي يعد التقرير بشكل واضح وجيد يجب ان يشمل الشروط التالية :

- يجب ان يشمل كل المعلومات المتعلقة بمهنته .
- يجب ان يكون التقرير موضوعي ، وواضح ،ومختصر ، وفي الوقت المناسب .
- يضم التقرير النهائي ملاحظات واقتراحات المدقق الداخلي .
- يجب ان يضم التقرير النهائي التوصيات التي تهدف الى تحسين سير نشاط الخاضع لعملية المراقبة

2 -أهمية التقارير المالية في عمل المدقق الداخلي

- التقارير المالية تساعد المدقق الداخلي في حماية أصول وممتلكات المؤسسة من الاختلاس .
- المدقق المالي يقوم بالتأكد من صحة المعلومات المالية المقدمة في القوائم المالية.
- مخرجات التقارير المالية تسمح للمدقق الداخلي بالتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات الإدارية .
- ان وجود نظام الرقابة داخلية على مستوى المؤسسة محل الدراسة يؤدي الى المتابعة المستمرة والدائمة للأعمال التي تقوم بها المؤسسة .

خلاصة الفصل الثالث :

حولنا في ها البحث الإجابة عللا الإشكالية المطروحة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، والتي رأينا فيها ان المؤسسة تولي اهتمام كبير بالرقابة الداخلية ، ويتجلى ذلك من خلال التعليمات والسياسات الإدارية الصادرة حول مختلف وظائف المؤسسة من حيث تحديد الاختصاصات واسناد المهام ،وتكليف موظف كفئ للقيام بعملية الرقابة ،والتي تتجلى في فحص وتدقيق مختلف العمليات والوظائف والسجلات والتقارير الواردة من مختلف الفروع والمصالح ،لاكتشاف نقاط القوة واستغلالها ،ونقاط الضعف ليتم معالجتها بطريقة المثلى التي تساهم في ضمان استمرارية المؤسسة ونجاحها.

ان المؤسسات الاقتصادية وفي ظل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال والتزامها بتقديم قوائم مالية ذات الجودة عالية ،ومن اجل ذلك ، يترتب عليها جرد أصولها وخصومها ولو مرة واحة في السنة .

ومن اجل تحقيق كل هذا تستعين المؤسسة بالمدقق الداخلي لإضفاء مصداقية عملية الرقابة وتقديم ادلة إثبات صادقة حول عدالة التقارير المالية ، الذي يقوم بتوجيه الموظفين من اجل تفادي الوقوع في الأخطاء التي تكون لها اثر مدمرة في المستقبل ان لم تكتشف في وقتها .

اختبار الفرضيات :

انطلاقنا من الفرضيات في بداية دراستنا ، وقد أدت معالجة الموضوع الى صحتها او نفيها ، والتي نوردها على النحو التالي:

الفرضية الأولي : نثبت صحة الفرضية الأولى حيث صحة استخدام التقارير المالية من اجل الرقابة الداخلية

الفرضية الثانية : نثبت عدم صحة الفرضية الثانية بأنه لا يوجد ضعف رقابي

الفرضية الثالثة : نثبت صحة الفرضية .الالتزام بتطبيق اللوائح والإجراءات الرقابة الداخلية يساعد في وجود نظام رقابي جيد.

لقد سعينا من وراء هذه المذكرة الى الإجابة عن الإشكالية المطروحة في بداية هذا العمل والمتمثلة في النتائج التالية:

النتائج:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية(البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية ،تقييم المخاطر،المعلومات والاتصال،المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية(ملاءمة المعلومات)

- منح المدقق الداخلي الاستقلالية في الصلاحيات بينه وبين الإدارة في الشركات المساهمة العامة

- تطوير النظم المحاسبية الموجودة لدى الشركات المساهمة العامة بحيث تتناسب مع التطورات في بيئة الأعمال ومعالجة أوجه القصور و المشكلات التي تواجه العمل ،وربط تلك النظم بالمشكلات ومساعدتها في حل المشكلات.
- يمتلك المدقق في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة صلاحيات كاملة في فحص الممتلكات.
- توجد دائرة متخصصة بالتدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي المؤسسة الاتصالات الجزائر.
- يتواصل المدقق الداخلي بسهولة نوعا ما مع جميع المستويات الإدارية المؤسسة الاتصالات الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب :

1- المطارنة غسان فلاح ،مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصرة ، طبعة الأولى ، عمان ، زمزم للنشر والتوزيع ،2013،

2- إبراهيم طه عبد الوهاب ، المراجعة النظرية والممارسة المهنية ، الطبعة الأولى ، مصر دار النشر والتوزيع، 1999.

3- احمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق الداخلي والحكومي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، .2015

4- أمين السيد أحمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007.

5- خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ، عمان ، .1999

6- خلف عبد الله الواردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .

7- رأفت سلامة وآخرون ، علم تدقيق الحسابات النظري ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، لنشر والتوزيع عمان ، الأردن ،.2011

8- سيد عطا الله سيد ، التدريب المحاسبي والمالي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، لنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2011

9- شاهين علي عبد الله ،النظرية المحاسبية ، طبعة الأولى ، غزة ، مكتبة الأفاق للطباعة والنشر والتوزيع ، الجامعة الإسلامية ،.2011

10 - طارق عبد العال حماد ، معايير المراجعة ، الإسكندرية مصر ، دار الجامعية ، 2004.

11 - عبد الفتاح محمد الصحن ، أسس المراجعة ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية مصر ، الدار الجامعية ، 2002.

12 - عطية محمد عطية ، معايير التدقيق الدولية ، دار غيداء لنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2003

13- علي حاج بكري ، أصول مراجعة الحسابات : أساسيات وعمليات ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، 2004

14 - فتحي رزق السوافيري وآخرون ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة ، لطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2002

15 ـ كمال الدين مصطفى الدهواوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية ، مصر

16 . محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة والتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ،2003

17- محمد السيد السرايا ، أصول وقواعد المراجعة وتدقيق الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي ، دار عرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

18 ـ محمد بوتين ، المراجعة والمراقبة الحسابات ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2003

19 ـ مدين ابراهيم ، مد، مكي

هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الأردن ، 2003

20 ـ يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتدقيق ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008

الرسائل الجامعية:

1- برابح بلال ، تقييم المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ، دراسة عينة من المراجعين الداخليين ، مذكرة ماجستير كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة احمد بوقره بومرداس ، الجزائر .

2، شدرين معمر سعاد ،التقارير المالية للمراجع وأثرها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة بومرداس ،2015./2014

3- محمد حيدر موسى شعت ، اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ،مذكرة ماجستير ،تخصص محاسبة التمويل ، الجامعة الاسلامية بغزة ، 2017

4- كيور ميلود ، تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2018/2017

المجالات :

1- العمري احمد وعبد المغني ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي ، مجلة الاردن في الادارة ،2006

2- الحلبي نبيل ، ملاحظات المستفدين من القوائم المالية المراجعة وفقا لتقارير المراجعة الشاملة وتقارير المراجعة محدودة نطاق ، مجلة جمعة دمشق ، 2001

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة أثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية المنشورة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي ،والكيفية التي يتم بها الحصول على كافة الأدلة والبراهين التي تمكنه من إجراء الفحص المبدئي لنظم الرقابة الداخلية لتقدير إمكانية الاعتماد عليه،عند إبداء المراجع لرأيه الفني عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية.

كما هدفت لمعرفة اثر البيئة الرقابية ومكوناتها والأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية (ملائمة المعلومات والتمثيل الصادق والقابلية للفهم والمقارنة). تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها وجود علاقة بين الأدوات الرقابية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (ملائمة المعلومات ، التمثيل الصادق للمعلومات ، القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة)في مؤسسة الاتصالات الجزائر .وكذلك اتضح إن النظام الرقابي المستخدم في تلك المؤسسة فعال ، ويحتاج إلى تطوير إجراءات وهناك فصل في الواجبات التوزيع الصلاحيات والمسئوليات ، وخلو القوائم المالية من التحريفات وعرضها بشكل واضح ومفهوم .

الكلمات المفتاحية : نظام الرقابة الداخلية ، جودة التدقيق ، جودة التقارير المالية .

Abstract :

the study delat withe the impact of internal control system on the quality of financial reporte , where the problem of the study was to evaluate the effectiveness of the internal contrôle system from the point of view of the external auditor , and how to obtain all the evidence that enables him to conduct the initial examination of the internal control system to assess the reliability of it , when the auditor's expression of his technical opinion on the extent of the honesty and fairness of the financial reports ,and it also aimed to know the impact of the control environment and its components control activities and risk asssessment on the characteristics of accounting information (appropriateness of information , honest , representation susceptibility to tampering and comprison) . the descriptive analytical approach was used , and the study reached many results , including the existance of a relationship between the control tools (controlling environment , controlactivities , risk assessment , informtion and communication . Monitoring and internal control) and the quality of financial reports (appropriateness of information , honest representation of information , comprehension , comparability) in the algeria telecom corporation , as well as it became clearthat the control system used in that instition is effective and it needs to devlop procedures , and there is a speparation in duties , the distribution of powers and responsibilities , and the financial statements are free from distortions and presented in a clear and suspicious manner .

Audit quality ،Quality of financial statements. Quality of financial reporting.